رؤية مقترحة لتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعيةلجامعات الجيل الرابع بمصر في ضوءالاتجاهات المعاصرة

إعداد
د. أبو النور مصباح أبو النور إبراهيم
مدرس أصول التربية – كلية الدراسات العليا للتربية
جامعة القاهرة

٢٠٢٠

رؤيـة مقترحـة لتفعيـل أبعـاد المسـؤولية الاجتماعيـة لجامعات الجيل الرابع بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة

إعداد

د. أبو النور مصباح أبو النور إبراهيم

مدرس أصول التربية – كلية الدراسات العليا للتربية

جامعة القاهرة

المُستَخلص

تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات الإنسانية في المجتمع، فهي أداته في إعداد قياداته الفنية والمهنيـة والسياسـية والفكريـة، كمـا تقـوم بمسـؤولياتها الاجتماعيـة والأكاديميـة لتنشـيط حركتـه والارتقاء بمهارات المستقبل، لذا يهدف البحث إلى تحليل أبرز ملامح جامعات الجيل الرابـع، والوقوف علـى الإطـار المفاهيمي لأبعـاد المسؤولية الاجتماعيـة للجامعـات، والتعرف إلـى أبـرز الاتجاهـات المعاصـرة فـي أبعـاد المسؤولية الاجتماعيـة لجامعـات الجيـل الرابـع، ولتحقيـق ذلـك استخدم البحث المنهج الوصفي، وتوصل إلى رؤية مقترحة لتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة.

الكلمـــات المفتاحيـــة: أبعاد المسؤولية الاجتماعية، جامعات الجيل الرابع، الاتجاهات المعاصرة.

Proposed vision to activate the social responsibility Dimensions of fourth generation universities in Egypt in the light of contemporary trends Preparation

Abstract

The university is considered one of the most important humanitarian institutions in society, as it is its tool in preparing its technical, professional, political and intellectual leadership, and it also carries out its social and academic responsibilities to activate its movement and upgrade the skills of the future, so the research aims to analyze the most prominent features of the fourth generation universities, and to identify the conceptual framework of the social responsibility dimensions of universities , and to achieve this, the research used a descriptive method and came up with a proposed vision to activate the social responsibility dimensions of fourth generation universities in Egypt in the light of contemporary trends.

Keywords: dimensions of social responsibility, fourth-generation universities, contemporary trends.

المقدمة:

أصبح تطوير التعليم الجامعي ضرورة تفرض نفسها؛ وذلك بفعل عدة عوامل، بعضها نابع من داخله كعملية التطوير والنمو الذاتي، سواء في وظائفه، أو بنيته التنظيمية أو تخصصاته، ومحتوى مقرراته، والبعض الآخر بفعل التأثير الخارجي عليه من خلال الاستجابة للتغيرات والاحتياجات الاجتماعية للمجتمع.

وللجامعات ثلاث مهام رئيسة تتمثل في: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وهي وظائف أساسية ومترابطة؛ حيث يسهم التدريس في نشر المعرفة، وتحديد الاتجاهات وتعديل السلوك واكساب المهارات، ويسهم البحث العلمي في تنمية المعرفة وإنتاجها وتطويرها، أما خدمة المجتمع فتسهم في تطبيق المعرفة في المجتمع لحل مشكلاته، وخدمة أفراده، ومحاولة الوصول لتحقيق التقدم والرفاهية للمجتمع ككل.

فالجامعات ليست ميدانا للتدريس فحسب، بل اتسعت مهامها لتكون مراكزا للبحث، والتخطيط للمستقبل، وخدمة المجتمع، وأصبح من الضروري أن تقوم بدورها في البناء الاجتماعي والثقافي، وتحقيق التنمية، وأن تتوطد علاقتها بالمجتمع على كافة الأصعدة، وتحظى مهمة خدمة المجتمع بمزيد من الاهتمام سواء من الجامعات أو المجتمعات؛ وذلك لما لها من دور فاعل في الكشف عن العديد من مشكلات المجتمع، وتقديم الحلول العلمية والعملية لمعالجتها.

وتجتهد الجامعات في معظم دول العالم في صياغة رؤيتها، ورسالتها التي تحدد لاحقا الأهداف العليا لتلك الجامعات ورسائلها؛ إلا أنها تجمع بشكل أو بآخر على هدفين رئيسين؛ الأول: تعليم متميز يتمثل في إعداد الخريجين المؤهلين في المجالات المختلفة للدولة بما يتناسب مع احتياجاتها، والثاني: يعبر عن خدمة المجتمع أو ما يسمى بتحمل الجامعات لمسؤوليتها المجتمعية(خليل الخطيب، ٢٠١٩م، ٨٨٦– ٨٨٧).

وتحظى الجامعات بدور كبير في ترسيخ مفاهيم المسؤولية الاجتماعية وتعزيزها، والالتزام بكل ما فيه خير المجتمع، لأنها تدرك أن هدف وجودها هو دعم المجتمع وخدمته، الأمر الذي يحتم عليها القيام بدور فاعل ومستمر في تعزيز هذه المفاهيم.

وتظهر المسؤولية الاجتماعية من خلال الالتزام بقيم المجتمع وعاداته وقوانينه ومعاييره، وتحقيق أهداف هذا المجتمع وتدعيم تقدمه وفهم المشكلات التي يتعرض لها، ومن ثم اتخاذ

القرارات التي تواجه مشكلاته وتوفير الدعم والإمكانات اللازمة لذلك، وتحديد البرامج والأنشطة اللازمة، والقيام بالإجراءات والمشاركة في تنفيذ هذه البرامج، وهذا كله يتطلب الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والقدرة على تحملها(سهير حوالة وهند الشوربجي، ٢٠١٥، ٥٤٩).

والمجتمع اليوم في حاجة إلى تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأطفال والشباب أكثر من أي وقت مضى ؛ نظرا لكثرة التغيرات والتحولات السريعة التي يمر بها المجتمع على الصعيدين الخارجي والداخلي، وبالتالي فالمجتمع يتطلب وجود الفرد الذي يشعر بان هذه التحولات والتغييرات منه وله وأنه مسؤول عنها (عمر مرسي، وعبده القصيري، ويوسف البناء، ٢٠١٤، ٥٣٥).

لقد تأثرت الجامعات، بما مر بالعالم من ثورات صناعية؛ أدت إلى حدوث تغيرات جذرية، وكل جيل من هذه الثورات قابله جيل من أجيال الجامعات؛ وظهر الجيل الأول من الثورات الصناعية عام (١٧٦٠م) وحتى عام (١٨٤٠م) واستخدمت فيها الآلة البخارية لميكنة الإنتاج، وكانت فيها جامعات الجيل الأول حيث كان التعليم الجامعي متمركز على المعلم الجامعي، والطلاب أوعية وقوالب للمعرفة، وينظر للطلاب على أنهم واحد، والتعليم موحد في اتجاه واحد (Gerstein, 2014, pp.84, 86) .

ثم جاء الجيل الثاني من الثورات الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين، واستخدمت فيها الطاقة الكهربائية لزيادة الإنتاج، وفيها ظهرت جامعات الجيل الثاني التي تجمع بين التعليم والبحث حيث انتقل الطلاب من مجرد الوصول إلى المعلومات إلى التفاعل معها والتعليق عليها، كما تم دمج البحث العلمي في العملية التعليمية (Karpov, 2017, p.114).

ثم نشأ الجيل الثالث من الثورات الصناعية عام (١٩٦٠م)؛ حيث تم اكتشاف الحواسيب الالكترونية ثم الإنترنت؛ مما أدى إلى ظهور آلية الإنتاج، وعادة ما يطلق عليها الثورة الرقمية، وفيها بزغتُ جامعات الجيل الثالث وانحصر دور المعلم الجامعي فيها كمنسق لعملية التعلم، وأصبح التعلم أكثر تفاعلية من خلال التعلم القائم على المشروعات والتعلم الذاتي، وتحديد واستخدام الموارد والشبكات الاجتماعية لغرض التعلم، واستخدام أدوات وتقنيات الويب في التعلم بالإضافة إلى تسويق المعرفة من خلال تحويل مخرجات المعرفة إلى

منتجات وشركات جديدة للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (Karpov, 2017, p.114)، (Gerstein, 2014, p.90).

وأخيرًا انطلق الجيل الرابع من الثورات الصناعية، وتم طرح هذا المصطلح لأول مرة في(معرض هانوفر) بألمانيا عام (٢٠١١م) حيث ركز على الآلات ونظم الإنتاج التي تعمل بشكل مستقل من تلقاء نفسها دون الحاجة إلى الطاقة البشرية. ونوقش هذا المصطلح على نطاق واسع في منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس بسويسرا في يناير عام (٢٠١٦م)، وقام رئيس المنتدى" كلاوس شواب "بنشر كتاب عن الثورة الصناعية الرابعة، ومنذ ذلك الحين تم استخدامه على نطاق واسع، وأوضح في الكتاب أنه تتنوع مقومات الثورة الصناعية الرابعة بين المقومات المادية والتي تشمل المركبات ذاتية القيادة والطباعة ثلاثية الأبعاد والروبوتات المتقدمة والمواد الجديدة، والمقومات الرقمية التي تشمل التعاملات الإلكترونية، والمقومات البيولوجية التي تشمل التقنية الوراثية، وهذه المقومات مترابطة بعمق، وتتسم بالسرعة واتساع نطاقها وعمق حدودها أي أنها الجيل الجديد من التقدم التكنولوجي القادر على تغيير حياة البشر (Schwab, 2016, p.6-8, 14-20) ويتوقع أن يكون الطالب متفاعل ومبدع وبنَّاء ومعلم في ذات الوقت في عصر يمكن من التفاعل الثقافي ويزيد من العالمية.

وهذا ما يدفع الدول إلى إعادة التفكير في الكيفية التي تتطور بها لاستثمار الحجم الهائل من التقدم التكنولوجي، ويستدعي ذلك مشاركة الجامعات التي تؤدي دوراً هائلا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تحتاج إلى تطوير للتكيف مع التقنيات التكنولوجية المتقدمة، وأن يعَّزز الابتكار التنافسي حيث أنه يقدم الفرص لجذب أفضل المواهب لتحقيق ميزة تنافسية علاوة على مجابهة التحديات الموجودة في مختلف مجالات المعرفة، وهذا ما أكدت عليه الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

وتنقسم إلى: دراسات سابقة ذات صلة بجامعات الجيل الرابع، ودراسات سابقة ذات صلة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات:

أولا: الدراسات السابقة ذات الصلة بجامعات الجيل الرابع:

تعددت الدراسات التي تناولت تأثر التعليم العالي بمؤسساته الجامعية بأجيال الثورات الصناعية وبخاصة الجيل الرابع من الثورات الصناعية؛ حيث أشارت دراسة لابتوفا وافيموف (

(Lapteva, A& Efimov,V., 2016) إلى تطور الجامعات إلى الجيل الرابع، كما حددت أهم ملامح هذا الجيل من الجامعات، كما أكدت دراسة بوندي وهمدولابور (Bondy & Hamdullapur, 2017) على ضرورة تقديم نموذج جامعات الجيل الرابع في سياق الثورة الصناعية الرابعة والعمل على تنمية الابتكار وريادة الأعمال من خلال البرمجة والشركات الناشئة والحاضنات والتعاون مع المجتمع وقطاع الصناعة. أما دراسة لوكوفيكس وزوتي (Lukovics, M& Zuti,B., 2017) فقد توصلت إلى أن الهدف الأساسي لجامعات الجيل الرابع هو تنمية الإبداع؛ وذلك من خلال الوظائف المختلفة للجامعة (التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) ، كما أكدت ضرورة تحول الجامعة إلى منصة من أجل خدمة المجتمع.

وقدمت دراسة(منة الله محمد، ٢٠١٩م) تصورًا مقترحًا للانتقال بالجامعات المصرية إلى جامعات الجيل الرابع للتكيف مع متطلباتها، وحددت أهم ملامح جامعات الجيل الرابع، ومتطلبات التحول نحوها، أما دراسة(سارة عبد المولى، ٢٠٢٠م) اقترحت تصورا لتطوير الجامعات المصرية إلى جامعات الجيل الرابع؛ وذلك لمواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة، ووضحت أهم الملامح الأساسية لجامعات الجيل الرابع.

ثانيا: الدراسات السابقة ذات الصلة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية:

وفيما يتصل بالدراسات السابقة ذات الصلة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية فقد تناولت دراسة(سعيد عبده نافع ٢٠١٦) الوضع الراهن للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية، وتحديد معايير المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلي وضع رؤية للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية في العديد من المحاور كالبحث العلمي، والشراكة بين الجامعات الخليجية والقطاع الخاص؛ لتحقيق المسؤولية الاجتماعية، وهدفت دراسة (سيسي أحاندو، ٢٠١٦) تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي وتقصي متطلبات تطبيق جودتها، وتوصلت الدراسة إلى أن المسؤولية المجتمعية تتمحور في التعليم الجامعي في ثلاثة أبعاد رئيسة وهي: البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد الاقتصادي. وأن تطبيق جودة المسؤولية الاجتماعية يتطلب التخطيط لجودة المسؤولية الاجتماعية، ونشر ثقافتها، والاقتناع بتطبيقها، وتعزيز العمل الجماعي.

وقدمت دراسة(مديحة فخري، ٢٠١٦) تصورا مقترحًا لتنمية المسؤولية الاجتماعية في الجامعات المصرية في ضوء مجتمع المعرفة، وقد تضمن مجموعة من الخطوات أبرزها:

الشراكة مع المجتمع وتلبية احتياجاته، وإدارة الموارد البشرية، ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في مجتمع المعرفة داخل الجامعة وخارجها. أما دراسة(حنان أحمد، ٢٠١٧م) فقد توصلت إلى وضع رؤية مقترحة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية لجامعة بني سويف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة هي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

من خلال استقراء الدراسات العربية والأجنبية توصل الباحث إلي أهمية تفعيل المسؤولية الاجتماعية بالجامعات، وأن هناك أكثر من بعد للمسؤولية الاجتماعية هي: (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والأخلاقية، وغيرها)، كما توصل الباحث إلى أن بعض الدراسات قد أشارت إلى تحول الجامعات إلى جامعات الجيل الرابع، ووضعت ملامح لهذا التحول، كما توصل إلى وجود حدوث تطور وتغير في الوظائف التي تضطلع بها الجامعة.

مشكلة البحث وأسئلته:

إن موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات أمر ليس بجديد في مضمونه، لكنه يحتاج إلى طرح جديد في هذا الوقت، كي يتماشى مع التطورات التي طرأت على المجتمع بعد ظهور الجيل الرابع من الثورات الصناعية، ويستدعي هذا من كافة مؤسسات التعليم ومنها الجامعات أن تضع المسؤولية الاجتماعية ركيزة لاستراتيجياتها، حتى يكون لها دور رئيس في تأسيس فكرة خدمة المجتمع وقضاياه، فالتعليم الجامعي ينبغي أن يراعي المستجدات الطارئة عليه- في إطار تحوله من جامعات الجيل الثالث إلى جامعات الجيل الرابع- في المسؤولية الاجتماعية وأبعادها المختلفة مع مراعاة الاتجاهات الحديثة في ذلك.

ويعد تحول الجامعات إلى جامعات الجيل الرابع تحديًا عالميًا يحتاج إلى تهيئة البيئة والبنية المؤسسية لتطبيقه في إطار يتناسب مع الخصوصية المصرية دون التخلي عن السياق العالمي؛ وهذا لأن التطوير بالجامعات يتطلب الارتباط بالسياق العالمي في ضوء ضرورات الخصوصية النوعية؛ وهذا يفرض تغيراً جذريًا في البنية والمسؤولية والوظيفة المؤسسية والأكاديمية والاجتماعية للجامعات حيث يعد الانتقال إليها أمر لا مفر منه لمجابهة التحديات المقبلة، وتحقيق التغيير والتحول الثقافي، وتحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة. ولكي تحقق جامعات الجيل الرابع أهدافها بشكل مستدام جيد وفعال يتماشي مع الجيل الرابع من الثورات الصناعية؛ ينبغي أن تعتمد على توطيد العلاقة بين جودة البينة التقنية لمؤسساتها،

وتنمية المجتمع المحلي؛ وذلك من خلال تفعيل أبعاد تحقيق المسؤولية الاجتماعية من أجل بناء الإنسان المصري المعاصر.

وبناء على ما سبق وفي ضوء التحول الذي يمر به المجتمع بشكل عام، والجامعات بشكل خاص؛ كان من الضروري التأكيد على أن جامعات الجيل الرابع تختلف في ملامحها وأهدافها ووظائفها عن جامعات الجيل الثالث، والمسؤولية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من وظائف الجامعات المصرية، ولكنه يحتاج إلى إعادة نظر في طرق تفعيله عن ذي قبل، ومن هنا كانت الحاجة إلى تقديم رؤية مقترحة لتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة.

ومن هنا تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

س كيف يمكن تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة؟

وينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما أبرز ملامح جامعات الجيل الرابع؟

٢- ما الإطار النظري والمفاهيمي لأبعاد المسؤولية الاجتماعية للجامعات؟

٣- ما أهم الاتجاهات المعاصرة في المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع ؟

٤- ما الرؤية المقترحة لتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلي:

- تحليل أبرز ملامح جامعات الجيل الرابع.
- تقديم بنية نظرية مفاهيمية للتعريف بأبعاد المسؤولية الاجتماعية للجامعات.
- استجلاء أهم الاتجاهات المعاصرة في أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع.
- بناء رؤية مقترحة لتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من طبيعة الموضوع الذي يسعى لبحثه وذلك فيما يلي:

- يعد البحث الحالي محاولة علمية للتخطيط لترسيم وتوصيف أبعاد المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تطلع جامعات الجيل الرابع للقيام بها في ضوء الاتجاهات المعاصرة.
- يعتبر هذا البحث محاولة علمية لعرض أهم الاتجاهات المعاصرة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع.
- قد يسهم البحث في توجيه نظر القائمين على منظومة التعليم الجامعي نحو رؤية مقترحة لتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة من أجل تحسين التنمية الشاملة والمستدامة.

منهج البحث وإجراءاته:

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي؛ لفهم وتحليل الملامح الرئيسة لجامعات الجيل الرابع، ثم تقديم الإطار النظري والمفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع، وأهم الاتجاهات المعاصرة في المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع، وذلك لوضع رؤية مقترحة لتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة.

مصطلحات البحث:

بعد الاطلاع على الأدبيات التربوية، والبحوث والدراسات السابقة، وفي ضوء الخلفية النظرية المتضمنة بالبحث تم تحديد مصطلحاته إجرائيا على النحو التالي:

جامعات الجيل الرابع Fourth generation universities: هي جامعات ذات طابع مختلف، يعتمد على استثمار التطورات الرقمية الهائلة، وتحقيق الاستفادة منها في تقديم كل ما هو جديد ومفيد للطالب وعضو هيئة التدريس والمجتمع، ضمن بنية رقمية وبيئة مفتوحة لمجموعة متنوعة من الاتصالات الشبكية العلمية والاجتماعية لإنجاز أنشطة تعليمية وبحثية ومشروعات تنموية مستدامة من أجل تعزيز مسؤولياتها الاجتماعية.

المسؤولية الاجتماعية للجامعات dimensions of social responsibility: هي الالتزام المستمر للجامعات تجاه مجتمعها الداخلي(أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والعاملين) والخارجي الذي توجد فيه بالتصرف أخلاقيا، والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، والعمل على تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع ككل، وذلك من خلال تفعيل البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي.

مخطط البحث:

سار البحث وفق المخطط الفكري التالي، ويتناول الإطار النظري للبحث المحاور التالية:

- المحور الأول: الملامح الرئيسة لجامعات الجيل الرابع: ويتناول عرضًا لمفهوم جامعات الجيل الرابع، ومراحل تطورها، وأبرز الملامح الرئيسة لجامعات الجيل الرابع، وأهم وظائف جامعات الجيل الرابع في ضوء أهدافها.
- المحور الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للجامعات: يتضمن عددا من العناصر؛ أهمها: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات، وبيان بأهدافها، وأهميتها، وأبعادها، ومعاييرها، ومجالات المسؤولية الاجتماعية للجامعات.
- المحور الثالث: يتناول هذا المحور أهم الاتجاهات المعاصرة في المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع: وفيه عرض وتحليل لبعض الاتجاهات المحلية بمصر، والاتجاهات العالمية، وعرضًا لبعض صيغ الجامعات ومسؤولياتها الاجتماعية، وتحديد دور الجامعة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها، ثم تحليل أبعاد المسؤولية الاجتماعية للجامعات تجاه تدويل التعليم.
- المحور الرابع: يتناول هذا المحور صياغة رؤية مقترحة لتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة، من خلال تحديد أهداف الرؤية المقترحة، ومنطلقات الرؤية المقترحة، ومتطلبات الرؤية المقترحة وآليات تنفيذها، وأخيرًا معوقات قد تواجه تنفيذ الرؤية المقترحة، وأهم مقومات تحقيق الرؤية المقترحة.

وفيما يلي عرض ذلك بالتفصيل:

المحور الأول: الملامح الرئيسة لجامعات الجيل الرابع:

ظهرت جامعات الجيل الرابع كمرحلة من مراحل تطور وتحول الأجيال السابقة عليها لتكمل حلقات التطور والتكامل وتلبي متطلبات المجتمع المتغير، ويعد هذا من أهم أسرار استمرار الجامعة كمؤسسة تعليمية عبر القرون، ويتناول المحور الحالي عرضًا لمفهوم جامعات الجيل الرابع، وتحليلًا لمراحل تطورها في سياق الأجيال الثلاثة للجامعات، ثم تحليل أبرز الملامح الرئيسة لجامعات الجيل الرابع، وتحليل الوظائف الرئيسة لجامعات الجيل الرابع ضمن

أهدافها الثلاثة: التعليم والتعلم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وقد تعددت تناولات مفهوم جامعات الجيل الرابع، وذلك كما يلي:

أولًا: مفهوم جامعات الجيل الرابع:

تعرف جامعات الجيل الرابع بأنها جامعات مجتمع المعرفة حيث تتضمن على بيئة مفتوحة ومركزًا لمجموعة متنوعة من الاتصالات من خلال شبكات علمية واجتماعية لإنجاز أنشطة بحثية ومشروعات تنموية، وتشمل جميع الأطراف المعنية الداخلية والخارجية، أي أنها منصة لنشر مجموعة واسعة من الأنشطة البحثية المختلفة ومجموعة متنوعة من الممارسات المؤسسية والاجتماعية الجيدة(Lapteva & Efimov, 2016, p.2691)، حيث تعد جامعات معرفية بحثية رقمية مفتوحة مترابطة متميزة (منة الله لطفي، ٢٠١٩، ٣٧٣).

وتعتبر جامعات الجيل الرابع نمطًا مختلفًا من أنماط الجامعات فهو يتشابه مع الجيل السابق له في الوظائف التي تطلع للقيام بها، ولكن يختلف معه في الآلية التي تتم بها هذه الوظائف، حيث تقوم على استثمار التطورات التكنولوجية الهائلة، والاستفادة منها في تقديم كل ما هو جديد ومفيد للطالب وعضو هيئة التدريس والمجتمع(سارة المتولي، ٢٠٢٠، ٤٩٢)، على الصعيد الداخلي والخارجي، المحلي والعالمي بما يحقق التميز في التعليم والتعلم والبحث العلمي وتنمية البيئة وخدمة المجتمع.

إن مفهوم جامعات الجيل الرابع مفهوم عالمي، يوجب على كل جامعة العمل على تطبيقه في إطار الخصوصية المصرية دون التخلي عن السياق العالمي؛ وهذا لأن جامعات الجيل الرابع لم تعد بمعزل عن التطور الرقمي الهائل الذي فرضته ثورات العصر الصناعي الرقمي. ولتوضيح عرض المفهوم يتطلب البحث تناول التطور التاريخي للأجيال الأربعة للجامعة، وذلك على النحو التالي:

ثانيًا: مراحل التطور التاريخي لظهور جامعات الجيل الرابع:

تعد البداية الفعلية لظهور الجيل الأول للجامعات في العصور الوسطى بأوربا تحت رعاية الدين، فالجامعات في الجيل الأول كانت أشبه ما يكون بالمدارس العامة الملحقة بالمؤسسات الدينية من كنائس وأديرة وقد كانت ترتبط بالدين لأن هدفها لم يكن لإعداد أفراد الشعب لمواجهة مطالب الحياة، ولكنها كانت وسيلة لإعداد الأفراد ليكونوا رجال دين، ويخدمون في السلك الكنسي، أي أنها قائمة على خدمة أهداف الدين المسيحي، حتى أن التخصصات

التي كانت تدرس علوم دنيوية فقد كانت تدرسها لخدمة الدين، مثل الحساب والهندسة والفلك، من أجل تحديد أيام القديسين والأعياد الدينية(جوزيف نسيم، ١٩٧١، ١٢٢– ١٢٥).

ومع بداية عصر التنوير وظهور الثورة الصناعية الأولي والرأسمالية واجهت الجامعات تغيرات متسارعة في تقبل الجماهير لها، وتراجع في الطريقة الدينية للحياة، وظهور الطبقات الوسطي الحريصة على الوضع الاجتماعي والقوة السياسية، وتزايدت المطالب بضرورة اكتساب الأفراد للمعارف والمهارات اللازمة للاقتصاد الصناعي(Roger Scruton, 2015, 26) ، وعلى ذلك فقد خضعت الجامعات لعملية تجديد كاملة وبدأت جذور البحث العلمي بالجامعات بالظهور وخاصةً في ألمانيا التي نظرت إلى جامعاتها على أنها مصدرًا للمعرفة والرفاهية، ووسيلة لتعزيز الهوية الوطنية والثقافية، وخلال النصف الثاني للقرن التاسع عشر انتشرت الجامعات البحثية في كافة أنحاء أوروبا(AldoGeuna , 1996 , 27 – 28)، وتعبر تلك بداية ظهور جامعات الجيل الثاني.

ويعد من أهم سمات جامعات الجيل الثاني أن لها هدفين أساسيين، وهما البحث والتدريس، والبحث يتم من أجل النهوض بالعلم، ونتائجه معلنة من أجل أن يستفيد منها الجميع، كما تتسم أيضًا بأنها ضعيفة التنافسية مع ما يحيط بها من جامعات ويتم تصنيفها وفقًا لعدد الإختراعات والأوراق العلمية المنشورة، أيضًا جامعات الجيل الثاني جامعات قائمة بذاتها ضعيفة الروابط مع ما يحيط بها من مؤسسات مجتمعية، والصفة الغالبة عليها أيضًا أنها دقيقة التخصصات فقلما يوجد تعاون بين التخصصات أي المختلفة بها، وبالنسبة للتمويل فيتم من قبل الدولة (J.G. Wissema , 2009,30 – 31) ، مع إمكانية الحصول على تبرعات صغيرة نسبيا من الأفراد أو المنظمات الأخرى.

وتزايدت فيما بعد بدأت الدعاوي إلى جامعات الجيل الثالث، وذلك يرجع إلى العديد من القوى التي دفعت إلى التغيير، يتعلق العامل الأول منها: بتكاليف البحث العلمي المتطور الذي لا تستطيع ميزانيات الحكومات توفيره، أم العامل الثاني: يتعلق بالعولمة ، مما أدى إلى المنافسة في ثلاث جبهات: الطلاب والأكاديميين وعقود البحث، أما العامل الثالث: يرجع إلى تغيير في نظرة الحكومات حول دور الجامعات في المجتمع؛ حيث يسند إلى الجامعات استثمار معارفهم بشكل أكثر نشاطًا كحاضنات للأنشطة التجارية الجديدة القائمة على العلوم والتكنولوجيا، ويتعلق العاملان الرابع والخامس: بالحاجة إلى إجراء تغييرات في إدارة الجامعة،

حيث تزايدت فرق البحث، والكليات متعددة التخصصات من التعقيد الكمي، وقد أدت الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب إلى البيروقراطية (Paula Kyrö, Johanna Mattila, 2012,4).

وتعد جامعات الجيل الثالث مجتمع متعدد الأشكال، للتدريب والبحث والابتكار يتطور بشكل مكثف، ويتكيف مع احتياجات البيئة ويولد ابتكارات علمية وتكنولوجية موجية لإشباع احتياجات العملاء للأسواق الأساسية، فهذه الجامعات تقع على مفترق طرق للبحث والتدريس والابتكار، كما أنها تعد مدخلاً لاقتصاد ومجتمع المعرفة، كونها المؤسسة الرئيسة التي توفر التفاعل بين العالمين الأكاديمي والإقتصادي من خلال هياكل مثل مجمعات العلوم والتكنولوجيا ومراكز نقل تكنولوجية، وحاضنات لرواد الأعمال الشباب(Maximova and others , Olga 2016,9102). فهي عبارة عن نظام مؤسسي لتنفيذ المجموعة المتكاملة من الأنشطة، حيث إن نشر الآلالت والتكنولوجيا لا يحتاج فقط إلى دراسات في مجال الهندسة التكنولوجية، ولكن في حاجة أيضًا إلى معارف في مجال الإقتصاد والتسويق وعن المجتمع والثقافة فتقوم على الدراسات البينية بين التخصصات المختلفة.

كما أن هذه الجامعات ليست مقيدة بمقررات محددة ولكنها تعمل من خلال باقة من المقررات المتغيرة بصورة سريعة في ضوء الاحتياجات الجديدة، والبنية التحتية لهذه الجامعات لا تقتصر على قاعات التدريس والمعامل فقط، ولكن ستحتوي أيضًا على حاضنات الأعمال، وحدائق التكنولوجيا ومكاتب التصميم، ومنصات خاصة للتواصل مع العالم الخارجي والمراكز المجتمعية (Alla V. Lapteva and Valerii S. Efimov, 2016, 2690).، وتتميز جامعات الجيل الثالث بعدد من الخصائص التي تحدد الملامح الأساسية لها، وهي (J.G. Wissema, 2009, 31 –32): أنها تعتبر مهد النشاط الريادي الجديد بالإضافة إلى المهام التقليدية للبحث والتعليم، وذلك ضمن الوظيفة الثالثة لها في خدمة المجتمع، أنها تسعى إلى أن تكون مركزًا لإنتاج المعرفة، ويقع على عاتقها أيضًا تسويق هذه المعرفة. وتسعى الجامعة إلى إعداد العلماء و المهنيين ورواد الأعمال، تعمل جامعات الجيل الثالث في سوق تنافسية دولياً. يتنافسون بنشاط للحصول على أفضل الأكاديميين والطلاب وعقود البحوث من الصناعة، أن جامعات الجيل الثالث هي جامعات شبكية، فتتعاون مع الصناعة، ومؤسسات البحث والتطوير الخاص، والممولين، ومقدمي الخدمات المهنية والجامعات الأخرى، أنها تتبنى الإبداع كقوة دافعة لها، له نفس الأهمية مثل الأسلوب العلمي العقلاني.

وفي ضوء تزايد التقدم والتطور في التقنية الرقمية وتسارع وتيرتها وتأثيرها على معظم قطاعات المجتمع وظهور العديد من التقنيات الحديثة مثل الذكاء االصطناعي والذي يدمج بين الذكاء البشري وذكاء الآلات، وظهور الإنسان الآلي، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وغيرها من التطورات، أو بمعنى آخر ظهور الجيل الرابع من التقانة الرقمية، والتي نتج عنها ظهور الجيل الرابع للجامعات والذي يتميز بالعديد من الملامح، وذلك على النحو التالي:

ثالثًا: أبرز ملامح الجيل الرابع من الجامعات:

تقوم جامعات الجيل الرابع على عدد من الملامح المميزة لها عن الأجيال الثلاثة السابقة عليها تتمثل في: الثقافة والمهارات الرقمية، والقيادة والحوكمة، الخدمات الذكية، الإبداع الرقمي والابتكار، والبرامج التعليمية الجديدة والتعلم المستمر، وتدويل التعليم، وفيما يلي عرض ذلك:

١- **الثقافة والمهارات الرقمية Digital Culture and skills** : تعد الثقافة والمهارات الرقمية السمة المميزة لجامعات الجيل الرابع حيث تضمن من خلالها التوظيف والتطوير والتحديث، والتي تتطلب التدريب الرقمي لجميع العاملين بالمؤسسات الجامعية لتنمية مهاراتهم الرقمية، ويقصد بالمهارات الرقمية أنها مزيجاً من العقلية الرقمية التي تشمل الأجهزة والبرامج والمعلومات والنظم والأمن والابتكار، والمعرفة التي تشمل النظريات والفهم والتحليل، والكفاءات المهارية، والاتجاهات التي تشمل القيم والمعتقدات ومنها الإبداع، والاستقلالية، والإرادة، والفردية، والثقة، والتعاون، والتكامل (Gekara, Molla, Snell, Karanasios, & Thomas, 2017, pp.12-13)

ويقوم هذا المفهوم على المهارات التقنية الصعبة اللازمة لتشغيل الأجهزة الرقمية والبرمجيات والنظم (Gekara, Molla, Snell, Karanasios, & Thomas, 2017, p. 13) ، والمهارات المعرفية والناعمة للعمل بشكل متزايد في بيئة البيانات والمعلومات ومصادرها وأنواعها، والمهارات الأخلاقية المتعلقة بالأمن، والمهارات الاستراتيجية لحل المشكلات في بيئة العمل الرقمية.

وتواجه الثقافة والمهارات الرقمية العديد من التحديات لبناء العمليات والقدرات الرقمية، منها (PwC network, 2016, pp.9, 17): غياب الرؤية للعمليات الرقمية، تقلص الدعم من قبل القيادة، تراجع الاستثمارات الرقمية، تزايد المتطلبات المالية، ضعف الإلمام

بأمن وخصوصية البيانات فيما يتعلق بالبيانات الخارجية، غياب كفاية المهارات، ضعف المعايير الرقمية، بطء التوسع في تقنيات البنية التحتية الأساسية، غياب التعاون في الحلول الرقمية، تزايد المخاوف حول فقدان السيطرة على الملكية الفكرية .

٢- **القيادة والحكومة Leadership and government:** تضيف التقنيات الرقمية المتطورة لجامعات الجيل الرابع فرصاً جيدة لرقمنة العمليات الإدارية بها منذ تسجيل الطلاب بالمقررات والبرامج الدراسية حتى الحصول على الشهادة الدراسية واقتضى ذلك تطور هيكل الجامعات؛ ممثلاً في مجموعات تخصصية لحل المشكلات في مجالات مختلفة، والتي تتمثل في التعليم والتدريب والبحث والتطوير ونشر المشروعات وريادة الأعمال المبتكرة إلى غير ذلك(Lapteva & Efimov, 2016, p.2692)، ومن المؤكد أن تملك الجامعات التقنيات المعرفية ومنها تعزيز الذكاء الإنساني من خلال تقنيات الحاسب الآلي، وتعزيز الذكاء الهجين الذي يجمع بين الذكاء البشري والآلة، وتقوم هذه التقنيات المعرفية بتطبيق المعرفة في الواقع، ويسهم ذلك كله في تبسيط وظائف جامعات الجيل الرابع.

ويتطلب ما سبق دمج الإنترنت في كل شيء بالجامعة، والبنية التحتية الرقمية الحديثة، وتعزيز التواصل بين جميع الأطراف المعنية لتعزيز التعلم عند الطلب لتنمية المهارات المطلوبة(Xing & Marwala, 2017, p.7)، ويساهم في ذلك إطلاق الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال والحدائق التكنولوجية والمراكز المجتمعية التي تعزز التعلم(Lapteva & Efimov, 2016, p.2692) ، ونشر الممارسات الجديدة من خلال شبكات الاتصالات المختلفة.

٣- **الخدمات الذكية Smart services:** تقدم الخدمات الذكية عبر الإنترنت وتعتمد على استثمار التقنيات الذكية الحديثة والناشئة لكى تدعم البنية التحتية ومختلف الأنشطة التعليمية والبحثية والاجتماعية (Kagermann et al., 2014, p.23)، وتشمل تجهيز الفصول الدراسية بأجهزة الحاسب الآلي وشبكات الإنترنت والنظم التكنولوجية المتقدمة، والأجهزة السمعية والبصرية لتعلم الطلاب بالجامعة، والطلاب القاطنين في الأماكن البعيدة عن مقر الجامعة ومنها: الألواح الذكية التفاعلية، وشاشات كبيرة لعرض صور الطلاب وأنشطتهم عبر الإنترنت، ومجموعة من كاميرات الفيديو المثبتة لالتقاط مختلف أنشطة

الفصل، ونظم برمجية للتعرف على الوجه والصوت والحركة، ومستودعات المحتوى الرقمي وموارد التعلم، ونظم لاستضافة وتشكيل وتقييم مناقشات المجموعات، ونظم أمان لتسجيل الدخول والخروج الآمن(Heinemann & Uskov, 2018, p.22).

وتتضمن الخدمات الذكية توفير جهاز حاسب آلي لوحي لكل عضو هيئة التدريس من أجل تشغيل العروض التقديمية، ومقاطع الفيديو والصوت، ولوحة ذكية كبيرة الحجم لكتابة الصيغ والمعادلات وخلافه، وكاميرات المستندات، ونظم تحليلية لتحليل أداء الصف ونتائجه، ونظم لتحليل التواجد والحضور، ويحتاج كل طالب إلى كمبيوتر لوحي أو محمول مزود بالتطبيقات البرمجية اللازمة مع ميكروفون متصل أو مدمج مع الاتصال بشبكة الإنترنت(Heinemann & Uskov, 2018, pp.23-24).

٤- **الإبداع الرقمي والابتكار Digital creativity and innovation:** تتطلب جامعات الجيل الرابع وضع الابتكار في مقدمة أهدافها، ويطلق على الابتكارات القائمة على التقنيات الحالية بالابتكار التطوري، بينما الابتكار الثوري هو الابتكار القائم على اختراعات التقنيات الجديدة، بينما الابتكار المختلط هو الابتكار الهجين منهما فهو الأفضل ولكن من الصعب تنفيذه، لذا يحتاج التعليم الجامعي إلى تعميق إصلاحات نظامه التكنولوجي من خلال تحطيم جميع العوائق التي تحول دون الابتكار، ومن هذه الإصلاحات (Xing & Marwala, 2017, p.6): وضع استراتيجية للابتكار المختلط، واستثمار موارد الابتكار داخليا ومحليا وإقليميا وعالميا، وصياغة استراتيجيات تنموية وسياسات وحوافز عبر الإدارات المختلفة فيجب تحسين التواصل فيما بينهم لتجنب التداخل المحتمل، وزيادة سرعة نقل التكنولوجيا لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حيث يعزز الابتكار المفتوح والذي يشير إلى تفاعل البشر والتقنيات المختلفة لتشكيل نظم بهدف إنجاز المهام المبتكرة التي لا يمكن إنجازها على حدة(Xing & Marwala, 2017, p.6).

٥- **برامج تعليمية جديدة، وفرص التعلم المستمر New educational programs, continuous learning opportunities:** تتوجه جامعات الجيل الرابع نحو التقديم المختلط للدرجات بهدف اكتشاف المواهب الإبداعية وتنميتها في بيئة بينية متعددة التخصصات، حيث تبتعد عن الدرجات باعتبارها الشكل الوحيد للاعتماد، فعلى سبيل

المثال يجب أن يفهم علماء التكنولوجيا العلوم الإنسانية والاجتماعية والعكس أيضاً (Xing & Marwala, 2017, p.5). حيث تقدم برامج تعليمية ومؤهلات قصيرة المدى لاكتساب كفاءات مهنية مختلفة بحيث تستجيب لتغيرات الصناعة وسوق العمل، وتتطور بسرعة مع الاحتياجات المتغيرة للقوى العاملة بالإضافة إلى التركيز على الإدارة المهنية للطلاب أثناء الدراسة وبعد تخرجهم لزيادة مهاراتهم بشهادات قصيرة المدى كما تقوم الجامعات بدور الوسيط بين رواد الأعمال الشباب والداعمين والموجهين والممولين المحتملين J., (2017).

كما تتزايد مع جامعات الجيل الرابع الحاجة لنشر ثقافة التعلم المستمر، وتطوير البنية التحتية التي تمكن من التعلم مدي الحياة، وجعل التدريب ممكنا في أي وقت، ويرجع ذلك إلى التطورات التكنولوجية السريعة التي تحدث في سوق العمل العالمي، والتي تقتضي تنمية المهارات التكنولوجية والطلاقة الرقمية ومزيدًا من التعلم في مكان العمل بالتعاون مع الجامعات (World Economic Forum, 2017, p.11)، ويقتضي ذلك هياكل مرنة لبرامجها بحيث يتم تسجيل الطلاب في البرامج التعليمية مدى الحياة وفقا لاحتياجاتهم، وينبغي تصميم البرامج بطريقة لا يوجد فيها خريجون فقط بل طلاب مقيدون مدى الحياة أو السماح بالخروج وعودة التسجيل بالبرامج التعليمية لتطوير مهاراتهم خلال حياتهم المهنية(EY & FICCI, 2017, pp.57-58).

٦- **تدويل التعليم Internationalization of Education**: يتطلب التعليم في جامعات الجيل الرابع إقامة أنواع مختلفة من الروابط المؤسسية على الصعيدين المحلي والدولي لتقديم برامج تعليمية أكثر تنوعا، ومن أشكالها الذي يتعاون فيها مقدم التعليم المحلي مع مقدم التعليم الأجنبي للحصول على مؤهلات أجنبية، وبرامج الامتياز حيث يسمح مقدم التعليم الأجنبي لمقدم التعليم المحلي بتقديم برامجه، ويتم منح المؤهل من مقدم التعليم الأجنبي(Xing & Marwala, 2017, pp.8-9). وفيما يتعلق بنظام الدرجات المشتركة أو المزدوجة وهو نظام يتعاون فيه مقدمو التعليم المحلى والأجنبي لتقديم برامج للحصول على مؤهل مشترك، والتعلم المختلط حيث يتيح مقدمو التعلم المحلى والأجنبي برامج لتسجيل الطلاب في أشكال مختلفة ومختلطة مثل التعلم الإلكتروني، والتعلم عبر

الإنترنت، والتعلم عبر المواقع بالإضافة إلى التعاون البحثي الدولي والعالمي والمشاركة المجتمعية الدولية.

يتضح مما سبق أن جامعات الجيل الرابع تميزت بملامح عدة تطورت لديها عن سابقتها من الأجيال من حيث تميزها بالثقافة والمهارات الرقمية، واعتمادها على القيادة والحوكمة، وتقديمها للعديد من الخدمات الذكية، وتنوع الإبداع الرقمي والابتكار، وتقديم البرامج التعليمية الجديدة وفرص التعلم المستمر، وقيامها على فكر الشراكة وتدويل التعليم، ويتطلب استكمال ذلك طرح أبرز وظائف جامعات الجيل الرابع في ضوء الأهداف الرئيسة لها، وذلك على النحو التالي:

رابعاً: أهداف الجيل الرابع للجامعات:

إن أهم ما يهدف إليه التعليم الجامعي هو تقديم العلم، وترقية الفكر، وتنمية القيم الإنسانية، وخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريًا، وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة، وطرق البحث المتقدمة، بما يحقق رفاهية الفرد والتنمية الشاملة للمجتمع، لذلك فإن الهدف الإستراتيجي لجامعات الجيل الرابع، هو تحقيق التنافس الدولي والتميز المحلي لها، ولذلك فرؤيتها هي تحقيق وصيانة الرفاهية الوطنية والعالمية من خلال التكيف الناجح للإطار الذي توجد به (Miklos Lukovics& Bence Zuti, 2013, 15)، وتسعي جامعات الجيل الرابع إلى تحقيق أهدافها من خلال قيامه بوظائفها الثلاث وهي: التعليم والتعلم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع المحلي وتطويره سواء في مجالات الإنتاج أو مجالات المسؤولية الاجتماعية، ومن أهمها:

الهدف الأول: " التدريس والتعليم والتعلم" تزايدت التطورات وتوجهاتها لوظيفة جامعات الجيل الرابع للقيام بوظيفة التعليم والتعلم حيث تتمثل في ما يلي: إعداد مواطن رقمي قادر على التفاعلمع تقنيات الأجهزة المحمولة والحوسبة السحابية ومختلف تقنيات الجيل الرابع الرقمية، ويتم ذلك في بيئة تقنية بهدف تحسين جودة التدريس والتعلم والتدريب في أي مكان ووقت، وهذا ما فرض اتجاهاً لتغيير طريقة التعلم ومنها الحوسبة السحابية التي قد تعطل نظم التعليم الجامعي الحالية حيث أنها تسهم في التعلم بشكل أسرع وأكثر كفاءة، كما تسهم في تطوير مهارات الطلاب وإعدادهم لسوق العمل الجديد، وتعزيز الابتكار المحلى مع تقديم أقوى الحوافز، ومشاركة الموارد عبر المؤسسات بطريقة سلسلة، ويقتضي التعليم كخدمة طرقا

تعليمية أحدث وأكثر تقدما للتعامل مع التعقيد الاجتماعي المتزايد باستمرار(Xing & Marwala, 2017, p.8).

ومن هذه الطرق: التعلم عن طريق اللعب، والتواصل الرقمي، والتعلم التعاوني، والتعلم القائم على المشروعات، والتعلم الالكتروني، والتعلم المختلط أي التعلم الالكتروني والتعلم المباشر معاً حيث أن البيئة الافتراضية توفر قيمة تعليمية كبيرة في عملية الوصول إلى المعرفة بتكاليف أقل بالإضافة إلى تعزيز المشاركة التفاعلية وتحسين التعلم علاوة على أن التعلم المباشر يسهم في تطوير التعبيرات التحليلية، وحل المشكلات، وتنمية المهارات الاجتماعية والإبداعية (Xing & Marwala, 2017, p.5) ، لذا ينبغي إدخال التقنيات الجديدة في نظام التعليم الجامعي بدلا من محاربتها. (Frey & Osborne, 2015, p.91).

حيث تزايدت فرص التعلم الافتراضي من خلال منصات للدورات التعليمية المفتوحة المجانية المرنة والتي يشارك فيها عدد كبير من الجامعات، ومن نماذج المنصات العالمية التعليمية المجانية (edX.org) ومن ثم قد تفقد البرامج التعليمية للجامعات المحلية قدرتها التنافسية لأنها توفر الذهاب إلى الجامعة، ومن ناحية أخرى تحارب تهديدات احتكار المعرفة وخصخصة التعليم الجامعي كما يمكن التعلم الافتراضي من إجراء تقييمات عدة مرات حتى يتم اكتساب الكفاءة المطلوبة أو اكتساب مهارة جديد علاوة على التمكن من التعلم في أي وقت ومدى الحياة كما يسهم في تحسين جودة التعليم (Xing & Marwala, 2017, p.5)، في حين يضيف الذكاء الاصطناعي قدرات التحليلات عبر الإنترنت للهيئة التدريسية لتحديد المسار الأفضل للتعلم القائم على سلوك الطالب، وتتيح هذه التحليلات تصميم برامج لتعزيز مسارات التعلم الفردية للطلاب بمستويات مختلفة للمعرفة الأكاديمية ودوافع التعلم(Frey & Osborne, 2015, p.90) (EY & FICCI, 2017, p.44).

وبناء على ماسبق فإن التعليم والتعلم في جامعات الجيل الرابع يسهم في تنمية مهارات عالية المستوى لدى الطلاب لا يمكن استبدالها بالروبوتات: ومنها القدرة على حل المشكلات العملية القائمة على أسس علمية، والقدرة التحليلية، والقدرة على التكيف السريع، والتفكير الناقد، والاتصال الفعال، والابتكار، والإقناع ومهارات العمل الجماعي، والتعلم مدى الحياة بالإضافة إلى تطبيق المعرفة في الممارسات العملية(Thang & Dung, 2018, p.171).

ويستنتج مما سبق أن التعليم والتعلم بجامعات الجيل الرابع يتصف بالمرونة حيث يعتبر الطالب مخططًا ومصممًا لطريق التعلم الخاص به وله مطلق الحرية في تحقيق أهدافه التعليمية والاختيار بين مجموعة متنوعة من البرامج التعليمية، وطرق التدريس والتعلم، وخبرات التعلم وفقاً لاحتياجاته واهتماماته وقدراته.

الهدف الثاني: البحث العلمي: تعتبر التطورات الرقمية أهم قوة دافعة للبحث العلمي والتطوير حيث يأتي البحث والتطوير القائم على التكنولوجيا بأشكال متعددة ومنها: استخدام الأجهزة المحمولة لتحسين دقة الحصول على البيانات، واستخدام تحليلات البيانات الضخمة المتقدمة لتحديد الأنماط الإحصائية المطلوبة، واستثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي في جمع المعلومات وتنظيمها واكتشاف المعرفة (Xing & Marwala, 2017, p.7). وساعد ذلك في تمكين للباحثين من نشر أفكارهم ونتائج البحوث عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والمدونات والمواقع الالكترونية البحثية المختلفة ومنها (research Gate, Google Scholar and Academia) بالإضافة إلى توافر البيانات المفتوحة الضخمة من عدة مصادر أكاديمية وحكومية مع ظهور أدوات تحليلية قوية تمكن من إجراء تحليل لمجموعة البيانات الضخمة والتحقق من صحتها علاوة على وجود قنوات جمع البيانات الاجتماعية عبر الإنترنت من عينة كبيرة في فترة زمنية قصيرة وبتكلفة منخفضة (EY & FICCI, 2017, pp.50-51).

وعلى ما سبق فإن تقنيات التحول الرقمي لجامعات الجيل الرابع يسهم في تحقيق فوائد عدة للبحث العلمي والتطوير ومنها تخفيض التكلفة، والتخطيط الزمنى وإدارة الوقت، وتطوير عملية البحث، وتعزيز البحوث الابتكارية لإنشاء أفكار ونظريات جديدة بالإضافة إلى الصبغة العالمية للبحث العلمي والتي تتبين في التعاون الدولي والعالمي بين الباحثين والجامعات في إجراء البحوث العلمية البينية والمشروعات البحثية بالإضافة إلى وضع سياسات لحماية أصول الملكية الفكرية ضد الانتحال الرقمي (EY & FICCI, 2017, pp.52-53) (Xing & Marwala, 2017, p.7).

الهدف الثالث: خدمة المجتمع: تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف جامعة الجيل الرابع بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفي المشاركة الفعالة في الرأي والعمل، وتنمية القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، والرغبة الجادة في البحث عن المعرفة، وتحدي الواقع، واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق، فقد فرضت التقنيات

الرقمية المتقدمة على جامعات الجيل الرابع البحث في الأسباب الأخلاقية والعقلانية للممارسات الجديدة في المجتمع، ومن ثم إعادة بناء وتصميم النظم الأخلاقية ومنها أخلاقيات البيولوجيا، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والأخلاقيات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الجديدة (Efimov & Lapteva, 2017, pp.593-594).

ويقع على جامعات الجيل الرابع جزء كبير من المسؤولية في هذا المجال، والذي يشمل منع التلوث والمحافظة على البيئة من الإشعاعات نتيجة عمليات الإنتاج أو تلوث المياه وتجريف الأراضي بسبب مقالب النفايات وغيرها من مصادر التلوث التقليدية والرقمية، ومن ثم فعلى المؤسسات الجامعية مراعاة الحفاظ على البيئة ومنع التلوث، وكذلك عملية تدوير واسترجاع بعض المواد ثم تسويقها (زينة عرابش والحبيب ثابتي، ٢٠١٥، ١٠٦)، وعلى ذلك فإن مجال الاهتمام بالبيئة يتضمن تلك الأنشطة الموجهة من قبل الجامعات لمنع تلوث البيئة أو منع أي سلوك له آثار عكسية على البيئة.

وتتزايد أهمية وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع من خلال المسؤولية في الخدمات التي تقدم النفع العام لأفراد المجتمع، والمشاركة مع الحكومات في تقديم مجموعة من الأنشطة التي تسعى إلى القضاء على المشكلات الاجتماعية، وهذا سوف يوفر مناخا للاستثمار والاستقرار لفئات الشعب، ومن أهم هذه الأنشطة تحسين نوعية وكفاءة الخريجين الجدد، وإعدادهم للتنافس في سوق العمل الرقمية، وكذلك توفير التمويل البديل لسد عجز للطلاب المحتاجين وتشجيعهم على مواصلة دراساتهم العليا في الداخل والخارج (زينة عرايش، والحبيب ثابتي، ٢٠١٥، ١٠٦).

كما يمكن إجمال مجالات خدمة الجامعة للمجتمع فيما يلي(محمد عزب، ٢٠١١، ٣٢-٢٩): إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة كما وكيفا لمواجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر، القيام بالبحوث والمؤتمرات العلمية والندوات التي تسهم في ترقية البيئة وحل مشكلاتها وزيادة الإنتاج وتحسين مستوى الخدمات، نشر الوعي البيئي، وذلك من خلال معسكرات الخدمة الاجتماعية،تقدم الجامعة مساعدتها لكبار الموظفين العاملين في مجال تنمية المجتمع بقصد توسيع مداركهم والاستفادة من خبرات أساتذة الجامعات وبحوثهم في ذلك، توفير فرص التعليم والتعلم المستمر، تقديم برامج الثقافة الرقمية للطلاب لرفع مستواهم الثقافي والرقمي والربط لها مع البيئة الداخلية والخارجية،

تعليم الطلاب النقد الاجتماعي البناء لتوجيه المجتمع الوجهة السليمة وذلك من خلال النقد الذاتي لإصلاح العيوب وتأكيد الصفات الإيجابية، ومن ثم تحقيق التغيير الاجتماعي المنشود و التقدم الاجتماعي والارتقاء الحضاري.

وتعمل الجامعات على تفعيل ذلك من خلال وكالات كلياتها لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة إلى تنمية بيئة الجامعة والبيئة الداخلية لكلياتها وصولا إلى خارج أسوار الجامعة لتقديم الخدمات الاجتماعية المجتمع المحيط، وللوصول إلى ذلك فهي تهدف إلى(أسماء عبد المؤمن، ٢٠١٣، ٣٥٤٠ – ٣٥٤١): رفع ثقافة الوعي الرقمي البيئي لمجتمع الكليات والمجتمع المحيط من خلال: عقد ندوات للتوعية بمجالات حماية البيئة، إصدار مجلات حماية البيئة معتمدة ومعلنة، إنشاء أسر باسم أصدقاء البيئة، إعداد ميثاق أخلاقي لحماية البيئة، التواصل مع الجهات المسئولة عن حماية البيئة مثل وزارة البيئة، والمركز القومي للبحوث، وكافة الوزارات المعنية بتقديم الخدمات. استثمار قدرات الطلاب في مشروعات خدمة المجتمع وحماية البيئة وذلك من خلال: القيام بالمعسكرات التدريبية ومعسكرات التشجير، إقامة رحلات بيئية وتثقيفية، رفع مستوى الوعي لدي الطلاب بالقضايا والمشكلات المجتمعية والبيئية على كافة مستوياتها، عقد ورش عمل للشباب عن كيفية التخطيط وإدارة المشروعات الصغيرة. تنمية البيئة المحيطة بالجامعة من خلال: تنمية التعاون الثقافي والخدمي والاستشاري مع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة. المشاركة الفعالة من خلال: حضور الأطراف المجتمعية البارزة والقيادات الشعبية في لقاءات تعقدها الكليات.

مما سبق يتضح أن هناك العديد من مجالات المسؤولية الاجتماعية للجامعات، منها ما هو موجه نحو العملاء، والعاملين بالجامعة من أعضاء هيئة التدريس وغيرهم، والمجتمع، والبيئة، ومن ثم فيجب على جامعات الجيل الرابع أن تهتم بهذه المجالات في أنشطتها ومساعيها.

عرض البحث فيما سبق مفهوم جامعات الجيل الرابع، وتحليلًا لمراحل تطورها في سياق الأجيال الثلاثة للجامعات، ثم تحليل أبرز الملامح الرئيسة لجامعات الجيل الرابع، وتحليل الوظائف الرئيسة لجامعات الجيل الرابع ضمن أهدافها الثلاثة: التعليم والتعلم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وتطلب إجراءات البحث عرضًا للإطار النظري للمؤولية الاجتماعية وأبعادها في ضوء جامعات الجيل الرابع وذلك على النحو التالي:

المحور الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للجامعات:

ويتضمن الإطار النظري والمفاهيمي لهذا المحور عددا من العناصر؛ أهمها: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات، وبيان بأهدافها، وأهميتها، وأبعادها، ومعاييرها، ومجالات المسؤولية الاجتماعية للجامعات، وأخيرا دور الجامعة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولًا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

تستمد المسؤولية الاجتماعية فلسفتها من المبادئ التي اتفقت عليها جميع الأديان والشرائع السماوية، والأنظمة والدساتير والقوانين البشرية، واتفقت حولها سائر المجتمعات على اختلاف عقائدها وسلوكياتها، فهي عامة وشاملة، لما لها من دور كبير في صالح المجتمعات والأفراد باعتبارها من القيم الاجتماعية التي حث المفكرون والقادة وعلماء الدين والنفس والاجتماع على أهميتها، وضرورة الاتصاف بها، كما تنطلق فلسفة المسؤولية الاجتماعية من طابعها الاختياري المرن والشامل؛ فكل مؤسسة مخيرة في القيام بما تراه مناسبا وفق قدرتها ليكون لها بصمة في محيطها تطل بها على المجتمع.

وتعددت تعريفات المسؤولية الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى أن هذا المصطلح يكتسب أهمية متزايدة يوما بعد يوم، ولم يتوصل إلى تعريف محدد، موحد ونهائي بهذا الشأن بالرغم من وضوح جوهره النظري، وهو انسجام المؤسسات في أعمالها وأنشطتها مع توقعات المجتمع، واستجابتها لمتطلباته القانونية والأخلاقية والقيمية والبيئية (زينة عرابش، والحبيب ثابتي، ٢٠١٥، ١٠). وفيما يلي عرض بعض التعريفات حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات، وهي كما يلي:

تعرف المسؤولية الاجتماعية للجامعة بأنها: التزام متخذ القرار في انتهاج أسلوب للعمل يؤمن من خلاله حماية المجتمع وإسعاده ككل فضلا عن تحقيق هدفه الخاص، ويضم هذا التعريف معنيين: الأول يمثل بتحديد هدف المؤسسة نحو تحقيق القيم الاجتماعية من خلال القرارات التي تتخذها، والثاني يتمثل في العمل على مواجهة التحديات الجديدة التي تواجهها والتي يكون لها تأثير على قوتها في المجتمع ومقدار مساهمتها في تلبية حاجاته من خلال الوظائف التي تؤديها (رانيا الكيلاني، ٢٠١٣، ٣٢١). وتعرف أيضا بأنها: قدرة الجامعة على نشر وتنفيذ مجموعة من المبادئ العامة والقيم المحددة، وذلك باستخدام العمليات الرئيسة التالية:

الإدارة، والتعليم، والبحث، والإرشاد، ومن خلال توفير الخدمات التعليمية ونقل المعرفة والمبادئ الأخلاقية والحوكمة الرشيدة، واحترام البيئة، والمشاركة المجتمعية (Giuffre, L.& Ratto, S, 2014, 233).

كما تعرف المسؤولية الاجتماعية للجامعات بأنها: سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من طلاب وأعضاء هيئة تدريس وإداريين وموظفين مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة (سعيد نافع، ٢٠١٤، ١١).

ويمكن تعريفها أيضا بأنها: مسؤولية الجامعة في الدعوة إلى ممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث ومشاركة مجتمعية، وتشمل هذه المبادئ والقيم الالتزام بالمساواة والحقيقة والتميز، ودعم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والإقرار بكرامة الفرد وحريته وتقدير التنوع وتعدد الثقافات ودعم حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية(نجاة الصائغ، ٢٠١٤، ٤٩). كما تعرف بأنها التزام الجامعة بممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الرئيسة المتمثلة في التدريس والبحث العلمي والشراكة المجتمعية والإدارة المؤسسية، والتزام الجامعة بالعدالة والمصداقية والتنمية المستدامة، التلوث البيئي والبطالة والتضخم ومحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية(خالد عواض،٢٠١٥م، ٣٥). كما عرفت بأنها: الأفعال والمهام التي يجب أن يؤديها الطالب الجامعي في الحياة من خلال ما يكتسبه ويتعلمه داخل الجامعة من أنشطة وبرامج مفيدة له(Arceo, A.,2017, 38).

يتضح من التعريفات السابقة أن المسؤولية الاجتماعية للجامعة تؤكد على مصلحة الفرد والمجتمع مع بعض دون التحيز لأي منهما، وأنها طواعية وليست إلزامية، وأنها التزام مستمر بين الجامعة والمجتمع في القيام بالعديد من الأنشطة التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين جودة الحياة لكافة العاملين بالجامعة والمجتمع، مع الالتزام بالحفاظ على بيئة العمل والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، وتعظيم التأثيرات الإيجابية والتقليل من التأثيرات السلبية في المجتمع.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للجامعات إجرائيا بأنها: الالتزام المستمر للجامعات تجاه مجتمعها الداخلي(أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والعاملين)

والخارجي الذي توجد فيه بالتصرف أخلاقيا، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والعمل على تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع ككل، وذلك من خلال تفعيل البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي.

ثانياً: أهداف المسؤولية الاجتماعية:

تسعى الجامعات من خلال تفعيل مسؤوليتها الاجتماعية لتحقيق العديد من الأهداف، ويتمثل الهدف الرئيس في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. ولقد اختلفت النظرة حول طبيعة المسؤولية الاجتماعية من مجرد الأعمال الخيرية التي تقوم بها تلك المؤسسات إلى الدور الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة ووضع حلول استباقية للتحديات المجتمعية والبيئية التي يتعرض لها المجتمع، ولم تعد مسؤولية الجامعة المجتمعية تقتصر على تخريج الأفراد ومنحهم الدرجات العلمية فقط؛ وإنما أصبح من أهم أهدافها تنمية اتجاهاتهم الإيجابية نحو المجتمع الذي ينتمون إليه بشكل يدفعهم إلى تغليب المصلحة الاجتماعية على المصلحة الفردية، حيث يقوم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات على تنمية الأعمال التطوعية القائمة على منهج أخلاقي محدد يسهم في تطوير قيم المواطنة والانتماء من خلال تشجيع الطالب وأعضاء هيئة التدريس على تقديم خدمات اجتماعية لمجتمعهم المحلي وتعزيز الالتزام البيئي لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي والعالمي(Vasilescu, R., Barna, C., Epure, M., & Baicu, C. (2010) 4179).

وتتمثل أهداف المسؤولية الاجتماعية للجامعات (هند محمد ، ٢٠١٥م،٦-٧) في مساعدتها على إدراك مسؤوليتها الاجتماعية، وتحديد أدوارها بشكل أوضح، وتنظيم أنشطتها في ضوء التباينات الثقافية والاجتماعية والبيئية، ووضع مجموعة من المؤشرات الإجرائية اللازمة لتفعيل عمليات ربط المسؤولية الاجتماعية للجامعات مع المؤسسات الأخرى ذات الأهداف المتقاربة، ووضع أسلوب قائم على الشفافية والثقة يضمن علاقة الجامعة مع الأطراف ذات العلاقة، وتحقيق الانسجام مع المواثيق والاتفاقيات الدولية وخاصة فيما يتعلق باتفاقيات حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة، وتفعيل الدور الإيجابي للجامعة في تحقيق قضايا وأنشطة مشتركة مع المؤسسات المعنية بالمسؤولية الاجتماعية وتحقيق متطلباتها. وتوسيع الاهتمام بالتوعية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية لقضايا المجتمع، وبناء قاعدة مترابطة محليا لما يخص الشركاء وتحديد مجالات تدخلهم للإسهام في إدماج المسؤولية الاجتماعية ضمن اهتماماتهم في مختلف

مجالات المجتمع وأولوياته، وتوفير أفضل شروط السلامة للإنسان والبيئة المحيطة بكل ما تشمله من تنوع حيوي والتخفيف من الأخطار التي تهدد العالم.

ويخلط البعض ما بين دور الجامعة في خدمة المجتمع وبين ركن المسؤولية الاجتماعية على اعتبار الثانية أحد ركائز الجامعات في خدمة المجتمع، وذلك لأنه بدون المسؤولية الاجتماعية ينعدم الأداء الحقيقي لدور الجامعات في خدمة المجتمع على اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية قادرة على توصيف دور أوسع للجامعات، وعلى اعتبار أنها تمثل التزام تجاه المجتمع وما به من ظواهر وقضايا تحتاج للتدخل المهني، وذلك لأن الجامعات يقع على عاتقها مسؤوليات متعددة بجانب المسؤوليات الأكاديمية، فهي مسؤولة عن تهيئة فرص النمو الاجتماعي للشباب من خلال التعاون المشترك بين منظمات المجتمع المحلي وبين مجتمع الجامعة (محمود أيوب، ٢٠١٥، ٨٨).

ثالثاً: أهمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

للمسؤولية الاجتماعية للجامعات أهمية كبرى على منسوبيها وعلى المجتمع ككل تتمثل في إعداد أفضل للطلاب الوظائف المستقبل، قيادة وتطوير المعرفة، إنعاش الاقتصاد، تقوية قدرات المجتمع وحل قضاياه، متابعة أداء الخريجين ووضعهم النفسي والمادي، وتحسين الأداء الوظيفي (عبد المنعم أرتولي، وعزة إبراهيم، ٢٠١٣، ١٤)، كما تسهم المسؤولية الاجتماعية للجامعات في تعزيز سمعة الجامعة داخل المجتمع، وزيادة الإحساس الواضح بأهداف الجامعة ورسالتها، وتحسين بيئة العمل داخل الجامعة، مما ينعكس إيجابا على زيادة ولاء منسوبي الجامعة لها، وتشجيع جعل عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم متطور لتطلعات المجتمع، والفرص المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية، وتحقيق الجامعة لدورها الاجتماعي مع تحسين العلاقة مع الأطراف المعنية وتنظيمها، وتدريب وتطوير مهارات الأفراد بحيث يصبح لديهم المهارات التي يحتاجونها لدخول سوق العمل، والمساهمة في حيوية الجامعة على المدى البعيد عن طريق تعزيز استدامة الموارد الطبيعية، والخدمات البيئية، والمساهمة في المصلحة العامة، وتعزيز المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية، وتوفير الإمكانات المطلوبة للتعامل مع قضايا المجتمع، وتحقيق عوائد طويلة الأجل في الاستثمار الاجتماعي، و إتاحة الفرصة لابتكار واختبار منتجات وخدمات جديدة، وزيادة انتماء المجتمع والمتعاملين لها وتعزيز روح

فريق العمل في الجامعة، وتحسين التعاملات ونزاهتها من خلال المشاركة المسئولة، والمنافسة العادلة، وانعدام الفساد. (سعيد نافع، ٢٠١٩، ١٢).

مما سبق يتضح أن المسؤولية الاجتماعية حاجة ملحة؛ لأن المجتمع بأسره في حاجة إلى الفرد المسؤول اجتماعيا؛ ولذا فإن تنمية المسؤولية الاجتماعية مطلب حيوي ومهم من أجل إعداد الطلاب للقيام بأدوارهم على أكمل وجه للمساهمة في تقدم المجتمع ورقيه (فاطمة السيد، ٢٠١٦، ١٣٤٥).

رابعًا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

يرى كل من فيريل وبرايد (Ferrel& Pride, 2012, 36)، و (بوبكر الحسن، ٢٠١٤م، ١٣) ، و(فؤاد الحمدي، ٢٠٠٣م، ٤٨)، و(يوسف العنزي، ٢٠١٥م ،٢٠٣) أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية للجامعات تتمثل في أربعة أبعاد، وهي:

- المسؤولية الإنسانية: أن تعمل الجامعة على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة، ومراعاة حقوق الآخرين والمحافظة عليها.
- المسؤولية الأخلاقية: أن تكون الجامعة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تراعي مكارم الأخلاق مع الأفراد وتمتنع عن إيذاء الآخرين.
- المسؤولية القانونية: أي التزام الجامعة بتطبيق القوانين، واكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.
- المسؤولية الاقتصادية: أن تكون الجامعة نافعة ومجدية اقتصاديا، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

في حين يرى كل من (يعقوب عادل ناصر الدين، ٢٠١٠م، ٣٢)، و(إسلام عصام، ٢٠١٣، ٤٣) أن للمسؤولية الاجتماعية للجامعات ثلاثة أبعاد رئيسة وهي:

١. **البعد الاقتصادي:** ويقصد به حوكمة الجامعات من خلال العلاقة بين الجامعة، ومجلس إدارتها، والمستفدين منها، والجهات التي تهتم بها؛ ولحوكمة الجامعات أهميتها في توفير الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف، واستغلال الموارد بكفاءة، واحترام الأطراف المعنية، واحترام سيادة القانون. ويتمثل البعد الاقتصادي في دعم المشروعات المجتمعية الإنتاجية وتبني مفهوم التنمية المستدامة في أعمال الجامعة، والاهتمام بالفئات المهمشة والأقل حظا، ودعم الأنشطة الاقتصادية الخاصة بهم والعمل على تلبية احتياجاتهم، وكذلك العمل على استحداث

تخصصات جديدة لمواكبة المستجدات العلمية لتلبية احتياجات المجتمع، ومتابعة الخريجين لإيجاد وظائف لهم.

٢. **البعد الاجتماعي:** يرتبط هذا البعد بمحاولة الجامعة في الإسهام لتحقيق رفاهية المجتمع؛ ومحاولة وضع صورة متكاملة للمسؤولية الاجتماعية للجامعات، ويشتمل هذا البعد على احترام القواعد القانونية النافذة واحترام الثقافات المختلفة السائدة في المجتمع، وتعزيز القيم الأخلاقية، ودعم الأنشطة المجتمعية بمختلف أشكالها، وتبني التكافل الاجتماعي، وتنفيذ برامج عمل تطوعية لخدمة المجتمع المحلي، وبحسب الاحتياجات، وتقديم الهبات الخيرية للقطاعات المختلفة في المجتمع المحلي، والقدرة على الابتكار، والتأكيد على وجود هياكل تنظيمية تتسم بالمرونة.

٣. **البعد البيئي:** حيث تعمل الجامعة على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة مع مراعاة الآثار البيئية المترتبة على عملياتها، ومنتجاتها، والعمل على تقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على استفادة البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد المتاحة.

مما سبق يتضح أن المسؤولية الاجتماعية للجامعة تتضمن مجموعة من الأفعال التي تتخذها الجامعة من أجل تحقيق أهدافها، مع مراعاة الأبعاد السابقة (الإنسانية، والأخلاقية، والقانونية، والاقتصادية)، بما يضمن قدرتها على البقاء والاستمرار والقدرة على خوض التنافسية العالمية وتحقيق التميز العالمي والمحلي، فمن خلال الحوكمة يمكن للجامعة تحسين الشراكة مع المجتمع الأكاديمي والاجتماعي، في حين يحقق البعد الاجتماعي تحسين فرص الرفاه في المجتمع ويضمن تفعيل القانون، في حين يتطلع المجتمع لتحسين البيئة واستدامة تطورها وذلك بما تحققه جامعات الجيل الرابع من تنمية وعي أعضائها بأهمية وضرورة المحافظة على البيئة، وكل ذلك يتطلع للتحقيق وفق بعض المعايير للمسؤولية وهي على النحو التالي:

خامساً: معايير المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

يذكر (سعيد نافع، ٢٠١٤، ١٣-١٤) أن اتحاد الجامعات العربية قد وضع مجموعة من المعايير للمسئولية الاجتماعية للجامعات تتلخص في: توفير خطة وضمان الظروف الملائمة لتنفيذها، وتخصيص وحدة علمية لإدارة وتعزيز العلاقات مع مؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي وسوق العمل، وإنشاء مراكز متخصصة لخدمة المجتمع مثل: مراكز التعليم المستمر والمكاتب الاستشارية والعيادات الطبية والمراكز الزراعية والبيطرية ومراكز تستهدف

خدمة الفئات المهمشة، والإسهام في إقامة المعارض والندوات العلمية والثقافية والتنموية والتدريبية وإصدار المجلات الثقافية وتطوير التقنيات والبرامج الحاسوبية وتقديم الدراسات والاستشارات المؤسسات المجتمع العام والخاص، واستحداث التخصصات الجديدة لمواكبة المستجدات العلمية وتلبية احتياجات المجتمع، والإسهام مع مؤسسات المجتمع في تنفيذ المشروعات التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز علاقات العمل والروابط القوية مع مؤسسات المجتمع المحلي والعربي و العالمي من خلال توثيق علاقاتها مع المنظمات والاتحادات والروابط، وإبراز الاتفاقيات العلمية والبحثية وتبادل الزيارات مع المؤسسات المماثلة في العالم.

وتساعد هذه المعايير أصحاب القرار وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات أثناء قيامهم بمهامهم التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية؛ فهي بمثابة خطوط عامة إرشادية يرجعون إليها لتقييم خطواتهم المهنية، والتأكد من أن ما يقومون به يتوافق مع معايير المسؤولية الاجتماعية أم غير متوافق معها، ومن ثم تحسين وتطوير أدائهم في ضوء هذه المعايير.

سادساً: مجالات المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

تتعدد مجالات المسؤولية الاجتماعية للجامعات ؛ فهناك مجالات متصلة بمنسوبي الجامعة من عاملين وطلاب وأساتذة، ومجالات متصلة بالمستفدين أو العملاء، وجالات متصلة بالبيئة، والمجتمع ككل؛ وفيما يلي عرض ذلك:

١. **المسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه العاملين:** ويقصد بها الاهتمام بالمورد البشري باعتباره استثمار حقيقي تجني المؤسسة الجامعية ثماره على المدى القريب والبعيد، حيث تلتزم المؤسسة الجامعية فيه بتوفير الخدمات اللازمة التحسين جودة حياة العاملين، ووضع نظم للرعاية الصحية والعلاج بالمستشفيات ولدى الأطباء، والمساهمة في دفع نفقات الأدوية الطبية للعاملين وعائلاتهم، وتوفير برامج تدريبية بالداخل والخارج، والإنفاق على العاملين الراغبين في إكمال دراساتهم العليا وذلك لتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية (زينة عرابش والحبيب ثابتي، ٢٠١٥، ١٠٦)

٢. **المسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه المستفيدين(العملاء):** وتتمثل في سعي المؤسسة الجامعية لتحقيق أهدافها، وزيادة سمعتها في المجتمع وتحقيق القدرة التنافسية؛ فينبغي الاهتمام بتحقيق حاجات العملاء ورغباتهم بما يسهم في تطوير وتحسين مخرجات وخدمات المؤسسة؛

مما يعمل على جذب ثقتهم ورضاهم والحفاظ على هذا الرضا، ومن أهم أنشطة المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء الإعلان الصادق والأمين عن مخرجات وخدمات المؤسسة، والشفافية، والنزاهة، والصدق، وعدم الخداع والغش في التعامل مع مختلف العملاء، وتوفير البيانات والإيضاحات المطلوبة (زينة عرايش والحبيب ثابتي، ٢٠١٥، ١٠٦)

٣. **المسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه المحافظة على البيئة:** يتمثل في مسؤولية المؤسسة الجامعية في المحافظة على البيئة من التلوث بالإشعاعات الناجمة عن عمليات الإنتاج أو تلوث المياه أوتجريف الأراضي بسبب مقالب النفايات وغيرها من مصادر التلوث، ولذا تسعى الجامعات من خلال وكالات كلياتها لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة إلى تنمية بيئة الجامعة والبيئة الداخلية لكلياتها وصولا إلى خارج أسوار الجامعة لتقديم الخدمات الاجتماعية المجتمع المحيط، ولتحقيق ذلك أوردت (أسماء عبد المؤمن، ٢٠١٣م، ٣٥٤٠ – ٣٥٤١) مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الجامعة في هذا الشأن، وهي:

– رفع ثقافة الوعي البيئي لمجتمع الكليات والمجتمع المحيط ويتم ذلك من خلال: عقد ندوات للتوعية بمجالات حماية البيئة، وإصدار مجلات حماية البيئة معتمدة ومعلنة، وإنشاء أسر باسم أصدقاء البيئة، وإعداد ميثاق أخلاقي لحماية البيئة، والتواصل مع الجهات المسئولة عن حماية البيئة مثل وزارة البيئة، والمركز القومي للبحوث، وكافة الوزارات المعنية بتقديم الخدمات.

– استثمار قدرات الطلاب في مشروعات خدمة المجتمع وحماية البيئة وذلك من خلال: القيام بالمعسكرات التدريبية ومعسكرات التشجير، وإقامة رحلات بيئية وتثقيفية، ورفع مستوى الوعي لدي الطلاب بالقضايا والمشكلات المجتمعية والبيئية على كافة مستوياتها، وعقد ورش عمل للشباب عن كيفية التخطيط وإدارة المشروعات الصغيرة، وتنمية البيئة المحيطة بالجامعة من خلال: تنمية التعاون الثقافي والخدمي والاستشاري مع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، والمشاركة الفعالة من خلال: حضور الأطراف المجتمعية البارزة والقيادات الشعبية في لقاءات تعقدها الكليات.

٤. **المسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه المجتمع:** يتمثل في مسؤولية الجامعة في تقديم الخدمات التي تحقق النفع العام لأفراد المجتمع، ومشاركة الحكومة في القضاء على المشكلات الاجتماعية؛ مما يوفر مناخا للاستثمار والاستقرار لفئات المجتمع المختلفة، ومن أهم هذه الأنشطة رفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول في سوق العمل، وكذلك تقديم الدعم

الاجتماعي للطلاب المحتاجين وتشجيعهم على مواصلة دراساتهم العليا في الداخل والخارج (زينة عرايش والحبيب ثابتي، ٢٠١٥م، ١٠٦). مما سبق يتضح أن هناك تنوع في مجالات المسؤولية الاجتماعية للجامعة وهذه المجالات تشمل المجتمع الداخلي للجامعة، والمجتمع ككل، وعلى ذلك ينبغي على الجامعة العمل على بذل الجهد تجاه هذه المجالات المختلفة. وكما أن للجامعة مجالات تهتم بها وتضطلع بالقيام بالأدوار المختلفة تجاهها؛ فإن من أهم ما ينبغي أن تسعى إليه العمل على تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها.

المحور الثالث: أهم الاتجاهات المعاصرة في المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع:

يستعرض هذا المحور أهم الاتجاهات المعاصرة في المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع؛ وفيه عرض وتحليل لبعض الاتجاهات المحلية بمصر، والاتجاهات العالمية، وعرضًا لبعض صيغ الجامعات ومسؤولياتها الاجتماعية، ثم تحليل أبعاد المسؤولية الاجتماعية للجامعات تجاه تدويل التعليم، حيث بدأ الاتجاه يتزايد في الآونة الأخيرة في الاهتمام بأنماط جديدة من المسؤولية بهدف تحسين نوعية المخرج التعليمي الذي يستطيع أن يتكيف مع ملامح جامعات الجيل الرابع وتنافسيتها في سوق العمل ومتغيراته وتغير المهن الرقمية، فتم استحداث اتجاهات جديدة للمسؤولية الاجتماعية لتطوير التعليم بجامعات الجيل الرابع مثل:

أولًا: الاتجاهات المحلية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع المصرية:

اتخذت مصر عدة خطوات في إطار التوجه نحو جامعات الجيل الرابع ولتحقيق مسؤولياتها الاجتماعية وفي سبيل ذلك: توجد بمصر (٢٦) جامعة عامة مصرية حتى عام (٢٠١٨م) (المجلس الأعلى للجامعات، ٢٠١٨)، وهناك توجه نحو التوسع في الجامعات الأهلية لكى يصل عددها إلى (٣٢)جامعة بحلول عام (٢٠٣٠م)، والتي تتوجه نحو العلوم والتكنولوجيا، كما تم البدء في إنشاء مدينة العلوم والابتكار بالعاصمة الجديدة، وتضم مراكز بحثية متطورة في قطاعات العلوم والتكنولوجيا المختلفة والذكاء الاصطناعي. (المركز الإعلامي بوزارة التعليم العالى والبحث العلمي، ٢٠١٨ ،ص ص ٢-٣).

بالإضافة إلى إنشاء (٢٢) مركز بيانات بالجامعات المصرية لزيادة سرعة الإنترنت من (٣٤) ميجا إلى سرعة (٣) جيجا، وإنشاء (١٤٠) وحدة خدمات الكترونية بالجامعات المصرية،

وإنشاء تطبيقات نظم المعلومات الإدارية، وإنشاء (٢٢) مركزاً لإنتاج المقررات الإلكترونية الالكترونية بالجامعات الحكومية وفروعها، وإنتاج عدد واستهداف أكثر من (١٧٥) ألف طالب لتفعيلها بجميع الجامعات حتى عام (٢٠١٧م)، وإنشاء المستودع الرقمي والفهرس الموحد للمساهمة في زيادة معدلات النشر العلمي الدولي(المركز الإعلامي بوزارة التعليم العالى والبحث العلمي، ٢٠١٨ ،ص ص ١٧-١٨).

وتتسم الجامعات المصرية بالتعاون الدولي حيث تم إطلاق المبادرة المصرية اليابانية والممولة بما يعادل (٩٠) مليون دولار عام (٢٠١٧م) بهدف تنمية الموارد البشرية في قطاعي الصحة والتعليم، وتقديم أكثر من (٢٥٠٠) منحة خلال (٢٠١٧م- ٢٠٢٢م) ممولة من اليابان علاوة على التعاون مع العديد من الدول في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتبادل العلمي ومنها الصين، وكندا، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، والمجر وكوريا الجنوبية(المركز الإعلامي بوزارة التعليم العالى والبحث العلمي، ٢٠١٨ ، ص ص١٨ ،٢٤ ،٢٥).

وزيادة عدد المبعوثين المصرين للحصول على درجات علمية ومهمات علمية إلى (٩٥٠) مبعوث عام (٢٠١٧م) في تخصصات الطاقة الجديدة والنووية وتحلية المياه والزراعة والهندسة، وزيادة عدد الطلاب الوافدين إلى (٧٠٥٢٥) طالب في مرحلتى الأولى والدراسات العليا(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية مصر العربية، ٢٠١٧)، وتم إطلاق مبادرات بحثية جديدة عام (٢٠١٧م) ومنها إطلاق برنامج رعاية الشباب الموهوبين علميا، وإطلاق مبادرة حاضنة العقول المصرية لدعم الموهوبين من الطلاب والباحثين، وتم فتح باب التسجيل لحاضنة" طريق "حيث أنها تعتبر أول حاضنة تكنولوجية قومية لدعم الابتكارات في مجال الالكترونيات وتطبيقاتها بمعهد بحوث الكترونيات(المركز الإعلامي بوزارة التعليم العالى والبحث العلمي، ٢٠١٨، ص ١٣).

وتم تمويل (٨٦) مشروعا بحثيا من صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية، وزيادة الإنفاق على البحث العلمي فى مصر حيث ازد من (٥٢.٨ (مليار جنيه عام (٢٠١٢م) إلى (١٩.١٩) مليار جنيه عام (٢٠١٦م)، وبلغ عدد براءات الاختراع عام (٢٠١٧م) (٩٨) براءة اختراع بزيادة قدرها (٣٦%) عن عام (٢٠١٦م) (المركز الإعلامي بوزارة التعليم العالى والبحث العلمي، ٢٠١٨، ص ص١٤-١٥)، كما احتلت مصر المرتبة

(٣٥) عالمياً في النشر الدولي في مجال البحوث العلمية من (٢٣٣)دولة على مستوى العالم، وتم دعم مشروعات التعاون الدولي بحوالي (٢٠٠) مليون جنيهاً مع دول مختلفة بالعالم، ودعم برنامج جسور التنمية لربط علماء الداخل بعلماء الخارج بهدف نقل التكنولوجيا المتقدمة.(المركز الإعلامي بوزارة التعليم العالى والبحث العلمي، ٢٠١٨، ص ص١٥-١٦).

ويتبين مما سبق أن الجامعات المصرية تطلع للقيام بمسؤولياتها الاجتماعية والأكاديمية نحو التميز البحثي والتعاون الدولي، وتسهم في تحديث البنية التحتية التكنولوجية للجامعات، وتتوجه نحو دعم التخصصات التكنولوجية المتقدمة، ومازالت تقتصر البعثات الدراسية على بعض القطاعات دون غيرها من القطاعات الأخرى ومنها قطاع العلوم الإنسانية كما تعطي الأولوية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجامعات لتطوير مجتمع المعرفة وتحسين جودة الحياة.

ثانياً: أهم الاتجاهات العالمية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع:

اتخذت الجامعات العالمية خطوات سباقه في إطار التوجه نحو الإعداد لتلبية مسؤولياتها الاجتماعية وفي سبيل ذلك: يمكن تناول بعض النماذج العالمية ومنها جامعة سيدنى بأستراليا فتم تصنيفها من أفضل (١٠٠) جامعة في العالم حيث احتلت المركز الرابع في تصنيف توظيف الخريجين عام (٢٠١٧م) الذى يصنف الجامعات وفقا الآراء أرباب العمل في سوق وظائف الخريجين العالمي، واعتمدت خطة استراتيجية للجامعة (٢٠١٦-٢٠٢٠) للسعى نحو التميز وتمكين الخريجين من تطوير المهارات والمعارف والقيم التي يحتاجونها للازدهار والريادة في عالم سريع التغير (the University of Sydney's Marketing and Communications unit, pp.3-4) ولتحقيق ذلك: تم اعتماد (١٠٦) وحدة للتعليم المفتوح كدورات قصيرة عبر الإنترنت لتعزيز المهارات فى مجالات الترميز وتحليل البيانات والثقافة واللغات عام (٢٠١٧م)، وتطوير التعليم بحيث يضمن وصول جميع الطلاب إلى تجارب العالم الحقيقي خلال الدراسة من خلال الشراكة مع قطاع الصناعة ومختلف قطاعات المجتمع علاوة على استخدام الجامعة تقنيات وموارد جديدة ومنها لوحة "اعرف نفسك "وهى لوحة معلومات لكل طالب لتحليل تجربة وخبرة تعلمه، وتم دعم التميز في التعليم والتعلم من خلال منح أكاديمية التعليم العالي الاعتماد للدورات المهنية الداخلية

للهيئة التدريسية (the University of Sydney's Marketing and Communications unit, 2018, p.9).

وإضافة لذلك منح شهادة جامعية فريدة من نوعها مثل بكالوريوس الدراسات المتقدمة، بالإضافة إلى تقديم منح للطلاب الدوليين من أكثر من (١٣٠) دولة، ودعم التنقل الدولي للطلاب حيث بلغت (٢٩%) وتتوجه الجامعة إلى الوصول بهذا المعدل إلى (٥٠%) بحلول عام (٢٠٢٠م)، وإطلاق التطبيقات الرقمية لدعم الروابط القوية بين اهتمامات الطلاب والمهن المستقبلية (the University of Sydney's Marketing and Communications unit, 2018, p.11). وتم السعي نحو التميز البحثي من خلال وضع معايير متفق عليها، وإطلاق مبادرة التميز البحثي الذي يمول تطوير المواهب البحثية المتميزة، وبناء بيئات بحثية داعمة من خلال التفاعل مع المجتمعات الخارجية في مجالات بينية متعددة التخصصات وذلك من خلال اختبار الأفكار البحثية الجديدة للباحثين وتوجيههم لتوسيع نطاق أبحاثهم حيث مولت المبادرة (١٧) مليون دولار للبحوث البينية متعددة التخصصات و(٢٠)مليون دولار في مرافق البحوث الأساسية عام (٢٠١٧م) كما تم إنشاء صندوق سيدني للمشاركة الاجتماعية والصناعة لدعم مشروعات العلوم المتقدمة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد (the University of Sydney's Marketing and Communications unit, 2018, pp.16-17).

بالإضافة إلى إنشاء مختبر سيدني للسياسات في أغسطس عام (٢٠١٧م) لتعزيز تطوير السياسة العامة عبر مختلف المجالات بالجامعة التي تربط جميع الخبراء بالجامعة للتركيز على التحديات الهامة التي تواجهها الدولة والإقليم ومعالجتها بهدف زيادة القدرة على الابتكار السياسي، ويجمع المركز الباحثين والطلاب أيضا من مختلف التخصصات بالتعاون مع الحكومة والصناعة لتطوير السياسة البحثية (the University of Sydney's Marketing and Communications unit, 2018, p.16). علاوة على زيادة برامج المنح الدراسية الدولية لأفضل طلاب الدكتوراه، وتقديم فرص للمشاركة في برامج الحاضنات لتنمية المهارات في ريادة الأعمال والتسويق والملكية الفكرية والمشاركة المجتمعية، وإنشاء أكاديمية سيدني للباحث المتميز وهو البرنامج الرائد لتطوير البحث حيث يشمل مجموعة من أنشطة التنمية والموارد لتمكين الباحثين من النمو في كل نقطة في حياتهم المهنية (The

(University of Sydney, 2016, pp.24-25). وتطبيق استراتيجية المشاركة العالمية حيث قامت الجامعة عام (٢٠١٧م) بعقد شراكات مع (١٥) جامعة عالمية في جميع أنحاء العالم لدعم المشروعات التعليمية والبحوث المشتركة علاوة على السعي نحو إنشاء مركز الذكاء الاصطناعي بالجامعة لمتابعة البحوث المتطورة في هذا المجال والروبوتات البشرية بتبرعات من مؤسسات المجتمع والخريجين (the University of Sydney's Marketing and Communications unit, 2018, pp.17,19). بالإضافة إلى إنشاء مركز المعرفة لتعزيز التعاون بين البحوث الرائدة في مختلف التخصصات حيث يمكن للطلاب والخريجين من تبادل الأفكار مع أقرانهم، وتعزيز نهج المشاركة العالمية من خلال الاتفاقيات والشراكات الدولية لجذب كبار الباحثين من جميع دول العالم لزيادة التبادل والتعاون الفكري (The University of Sydney, 2016, pp.25-27).

وتعد جامعة كيوتو إحدي الجامعات الرائدة باليابان حيث تعمل الجامعة على زيادة الطلاب الدوليين مع الالتزام بإنتاج قادة أقوياء ذوي التفكير العالمي قادرين على رسم الطريق أمام الآخرين وذلك من خلال تزويد الطلاب بالتعلم والبحث عبر الثقافات لذا تم إطلاق برامج التعلم التعاوني عام (٢٠١٦م) لتعزيز فرص التعلم المشترك للطلاب اليابانيين والدوليين معا، كما تم إطلاق برنامج دولي عام (٢٠١٦م) بهدف تمكين الطلاب (Kyoto University, 2018, p. 3) من السفر للخارج لتطبيق مشروعاتهم التي قاموا بالتخطيط لها، وتم إطلاق برامج دولية أخرى لا تتطلب اللغة اليابانية ا للدراسة في مختلف التخصصات علاوة على الشراكات الدولية مع الجامعات في مختلف دول العالم، وإعداد البحوث البينية (Kyoto University, 2018, pp.3, 4, 8).

وتعتبر جامعة سنغافورة الوطنية من أفضل (٣٠) جامعة في العالم، وأقدم وأكبر جامعة في سنغافورة، ومن أهم المهارات المراد تنميتها التفكير الحوسبي لحل المشكلات المعقدة، وتم دمجه في مختلف برامج الجامعة حيث ينطوي على صياغة المشكلة، واقتراح حلول لها، وتحليل الحلول بالتركيز على أدوات الحوسبة، وهذا يمكن الطلاب من حل المشكلات عبر التخصصات المختلفة (NUS Office of Corporate Relations, 2017, p.26)، وتم إطلاق عدة مبادرات للتعلم مدى الحياة ومنها مدرسة التعلم المستمر مدى الحياة والحوسبة عام (٢٠١٧/٢٠١٨م) والتي تقدم بكالوريوس بدوام جزئي في الأمن

السيبرني، وهندسة البرمجيات، وتحليلات الأعمال حيث تستهدف المتعلمين الكبار لتلبية احتياجات القوى العاملة الوطنية، كما تقدم سلسلة من ورش العمل لاكتساب المعرفة والمهارات الأساسية والجديدة في التكنولوجيا الجديدة وأفضل الممارسات القيادية، والمهارات المستقبلية والتقنية (NUS Office of Corporate Relations, 2017, p.27).

وتم إنشاء معهد علوم النظم في سبتمبر عام (٢٠١٦م) حيث أطلق برنامجين للتحويل المهني لمحللي البيانات ومطوري البرامج للمتخصصين المهنيين كما قدم برنامج في تطوير الحلول الرقمية ويسمح ذلك بتحديث المهارات بشكل مستمر بدون تعطيل حياتهم المهنية بالإضافة إلى مبادرة التعلم مدى الحياة لخريجي الجامعة التي أُطلقت في مايو عام (٢٠١٧م) بهدف مواكبة التقنيات الجديدة للثورة الصناعية الرابعة وتطوير حياتهم المهنية، وفيها تم تقديم (٤٠٠) وحدة تعليمية متاحة مجاناً لجميع خريجي الجامعة (NUS Office of Corporate Relations, 2017, p.28). وقد احتلت الجامعة المركز الخامس عشر في تصنيفات التوظيف العالمية، ومن برامج تعزيز التوظيف: برنامج الجامعة التعاوني عام (٢٠١٦/٢٠١٧ (والذي يعتمد على التعاون مع شركاء الصناعة لكي يتمكن الطلاب من ترجمة المعرفة إلى الممارسة من خلال خبرات العمل لتعميق التعلم وتعزيز الميزة التنافسية للقوى العاملة، كما أطلقت الجامعة وحدة تعليمية عام (٢٠١٦م) لتدريب أكثر من (٥٠٠٠) طالب على تنمية الكفاءات الاجتماعية والوجدانية والمهارات الشخصية، وفي يناير عام (٢٠١٧م) تم توسيع محتواه ليشمل ثلاث حلقات دراسية جديدة عن استراتيجيات التوظيف والتصميم المهني (NUS Office of Corporate Relations, 2017, pp.28-29).

وقد عملت الجامعة على دعم التعلم التقني من خلال تعزيز نهج التعلم المختلط بمختلف الوحدات الدراسية بالجامعة، والتعلم المحسن بالتكنولوجيا من خلال دعم (٣٥ (مشروعا من قبل مركز تعلم الابتكار والتكنولوجيا كما عقدت الجامعة يوم الخبرة التقنية الأول في أبريل (٢٠١٧م) حيث أتيحت لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة الفرصة لتعرف وتجربة مختلف التقنيات والأدوات والتطبيقات، وتضمنت التقنيات نظم الواقع الافتراضي، والنماذج المطبوعة ثلاثية الأبعاد، ومولدات الواقع المعزز ثلاثية الأبعاد (NUS Office of

(Corporate Relations, 2017, p.30. بالإضافة إلى فصول التعلم النشط حيث حولت الفصول الدراسية التقليدية إلى غرف تعليمية نشطة وتم الانتهاء منها في ديسمبر عام (٢٠١٦م)، وتضم الجامعة (٤٨) فصل دراسي نشط حتى عام (٢٠١٧م)، كما أنشأت الجامعة معهد تطبيقات تعلم العلوم والتكنولوجيا التعليمية لدعم البحوث والابتكار في تعلم العلوم والتكنولوجيا والتربية (NUS Office of Corporate Relations, 2017, p.30).

وتتوجه الجامعة نحو الحصول على منظور عالمي من خلال عدة برامج ومنها برنامج تبادل الطلاب حيث تشارك الجامعة مع (٣٢٥١) جامعة من (٤٣) دولة، وبرنامج الرحلات الدراسية للمشاركة والإثراء حيث يتعلم الطلاب التغيرات المجتمعية والتنموية في مختلف أنحاء العالم كما ركزت الجامعة على تنمية المهارات المستقبلية الناعمة من خلال برامج تدريبية للتوجيه، وتدريب الطلاب على تنمية مهارات الحياة المفيدة في سوق العمل (NUS Office of Corporate Relations, 2017, pp.31-33).

ويوجد نمو كبير في الإنتاج البحثي البيني للجامعة في العلوم والتكنولوجيا والعلوم الإنسانية، ودعم مبادرات الأمة الذكية لبناء القدرات الرقمية بشكل قوي وأكثر فعالية من خلال تركيز البحوث على علوم البيانات وتحليلها، والأمن السيبراني ومنها اتحاد سنغافورة للبيولوجيا الاصطناعية، واتحاد سنغافورة للأمن السيبراني، وتمت إقامة شراكة وطنية لتنمية قدرات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات بهدف معالجة التحديات الاجتماعية الكبرى لسنغافورة والمجتمع العالمي من خلال فرق المشروعات متعددة التخصصات بالإضافة إلى إنشاء برامج بحثية جديدة، واتفاقيات بين الجامعة ومختلف المؤسسات العامة والخاصة القومية والدولية والعالمية(NUS Office of Corporate Relations, 2017, pp.36-44). ويتضح مما سبق أنها جامعة عالمية رائدة تقدم نهج من المسؤولية الاجتماعية في التعليم والبحث وخدمة المجتمع مع رعاية الخريجين وتنمية مهاراتهم مدى الحياة وتلبية احتياجات المستقبل الرقمي.

في حين تتوجه جامعة برادلي بالولايات المتحدة الأمريكية نحو التحول من نموذج الجامعة التقليدية إلى جامعة الجيل الرابع من خلال عدة مبادرات ومنها بناء الفصول الذكية بالجامعة منذ عام (٢٠١٤م/٢٠١٥م) وتجهيزها بمختلف الأجهزة والبرامج المتقدمة ومنها لوحة ذكية بكل فصل ادرسي، ووحدة تحكم ذكية للمعلم الجامعي، وكاميرا المستندات، ومكبرات

صوت(Uskov et al., 2018, p.66). وتستخدم برامج تمكن من تسجيل الأنشطة الفصلية وبثها عبر الويب لتعزيز التعلم عن بعد التفاعلي المتزامن وغير المتزامن، والتعلم الآمن عبر الإنترنت، والنشر التلقائي الذي يسمح للمعلم بنشر أي محتوى للتعلم على موقع المقرر، ومجموعات المناقشة التي تتيح للطلاب والمعلم المناقشة بعد المحاضرة في أو وقت، وإمكانية بحث الطلاب عن أى محاضرة فيديو وقت الحاجة بالإضافة إلى إنشاء مركز التعليم الذكي المجهز بنظم برمجية متعددة وأجهزة ذكية لدعم الطلاب ذوي الإعاقة,Uskov et al., 2018) pp.67, 70).

يتضح مما سبق عدد من نقاط الاستفادة يمكن ايجازها فيما يلي:

١. ضرورة التأكيد على أهمية البنية التحتية الرقمية المتقدمة وإمداد الجامعات بالأجهزة والنظم الذكية التي تجعل التعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع أكثر ديناميكية وفاعلية، بما يتيح تحقيق مسؤوليات الجامعة.
٢. تعزيز السعي نحو التعلم الذكي النشط التكيفي التعاوني القائم على العمل والممارسة.
٣. تقدم جامعات الجيل الرابع المساعدة للطلاب ذوي الإعاقة الحركية والطلاب القاطنين في الأماكن البعيدة عن مقر الجامعة.
٤. تسعي جامعات الجيل الرابع إلي التركيز على التعلم مدى الحياة لتنمية المهارات التي يتطلبها سوق العمل والمهارات المستقبلية.
٥. تعمل جامعات جيل الرابع على تعزيز الشراكات القومية والدولية لتطوير التعليم والبحث العلمي.
٦. ضرورة دعم الدراسات المتقدمة البينية متعددة التخصصات.
٧. تفعيل آليات التدويل ومنها استقطاب الطلاب الدوليين وتعزيز التنقل الدولي والمنح الدراسية الدولية، والتعلم والبحث التعاوني المشترك، والرحلات الدراسية.
٨. العمل على تنمية المهارات الرقمية والريادية والناعمة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
٩. تعزيز التوجه نحو التميز البحثي من خلال المبادرات سالفة الذكر مع التأكيد على البحوث المتعلقة بمجالات التقانة والرقمنة الثقافية.

ثالثًا: صيغ لبعض الجامعات وسبل تفعيلها لأبعاد للمسؤولية الاجتماعية:

في ضوء ما سبق من تحليل أهم الاتجاهات المحلية والعالمية والتي سعت إلى تحويل أبعاد المسؤولية الاجتماعية إلى التزام أكاديمي وتكنولوجي واجتماعي فيما يرتبط بالتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، تبين منها أن ملامح جامعات الجيل الرابع قد أصبحت ضرورة هامة تتطلب عرض صيغ مختلفة من الجامعات التي من الممكن تعرفها على النحو التالي:

١. **الجامعة المفتوحة (Open University)**: تعتبر نمط من الأنماط المؤسسية المستخدمة في التعليم العالي في كثير من البلاد، حيث يمكن الحصول على الشهادة الجامعية للطلاب البالغين غير المتفرغين، وفرص الالتحاق بها متاحة للجميع دون التقيد بشرط السن أو المؤهلات العلمية (صباح غربي، ٢٠١٤، ٨٤).

٢. **الجامعة الشاملة** (Comprehensive University): تقوم فكرة هذه الجامعة على أساس تجميع معاهد أكاديمية وتقنية داخل مؤسسة جامعية واحدة، ومن مسؤوليات هذه الجامعة تطوير الإعداد المهني للطلاب الملتحقين بها، وتزايد فاعلية هذا الإعداد عن طريق ربطه بالبحث العلمي من جهة، وربط هذا البحث باحتياجات المجتمع وعمليات الإنتاج، وتعد ألمانيا من أوائل الدول التي أقدمت على الأخذ بفكرة الجامعة الشاملة وإنشاء هذه الجامعة التي استهدفت ضم حقول التعليم في المعاهد العالية ذات الوضع الجامعي في المؤسسة واحدة في الجامعة الشاملة مع ربط الإعداد المهني فيها بكل من مجالات العمل ومؤسسات الإنتاج، وقد انتشرت الجامعات الشاملة بعد ذلك في كل من المملكة المتحدة البريطانية والسويد وغيرها من الدول، وتتميز هذه الجامعة بجعل التعليم الجامعي أكثر مرونة واتساع في برامجه وأغراضه واهتماماته (أحمد عبد المطلب، ٢٠٠٥، ١٤٢).

٣. **مؤسسات التعليم العالي التعاوني (Cooperative Higher Education)**: تسهم هذه المؤسسات في زيادة مساهمات المؤسسات الإنتاجية في تحقيق أهداف النظام التعليمي، والمساهمة في كلفته المالية، بالإضافة إلى زيادة الربط بين التعليم والعمل المنتج وتوسيع فرص التعليم العالي أمام قنوات جديدة من المجتمع (صباح غربي، ٢٠١٣/٢٠١٤، ٨٤)، ومن ثم، فإن سياسة القبول بهذه المؤسسات ترتبط بحاجات الخطط التنموية، وقد أخذ الاتجاه نحو التعليم العالي التعاوني في التزايد على المستوى الدولي، فقد أخذت به بعض الجامعات في كل من: الولايات المتحدة الأمريكية والصين وألمانيا وتنزانيا وغيرها من الدول،

والطلاب في هذه المؤسسات مطالبون بالعمل لمدة عام أو عامين في مجال الزراعة أو الصناعة أو الخدمات الاجتماعية بهدف تعويد الطلاب على دنيا العمل، وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل الجماعي ودفعهم بصورة فعالة في العمل الإنتاجي مما يساعد هذه المؤسسات في العمل على خدمة مجتمعاتها والبيئة التي توجد فيها لتصبح نمطا للتعليم يتواءم مع متطلبات العصر (أحمد عبد المطلب، ٢٠٠٥، ١٤٤).

٤. **الجامعة المستدامة (Sustainable University)**: تشارك بشكل محلي أو عالمي في التقليل من النار السلبية البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية والصحية الناتجة من استثمارها لمواردها في تحقيق مهامها المختلفة، أي أن الجامعة المستدامة في الجامعة التي تلتزم بقيادة المجتمع نحو التنمية المستدامة وانتهاج أسلوب الحياة المستدام، من خلال دمج مبادئ الاستدامة في أنشطتها كافة وتوجيه برامجها الأكاديمية والبحثية وممارساتها المختلفة لتحقيق الاستدامة، والتزام ممارسات الاستدامة في عمليات الحرم الجامعي باعتباره وسيلة لزيادة الوعي حول الاستدامة، واعتبار الجامعة نموذج مصغرا للاستدامة في مجتمع أكبر (ملاك حجازي، ٢٠١٥، ٤٤).ومن ثم، فمن مسئولية الجامعة أن تزود الطلاب بالتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي يسهم في تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة لتحقيق الاستدامة بما يعود بالنفع على الطلاب أنفسهم والجامعة، والمجتمع الخارجي، وتعد جامعة هوليوبوليس (HU) نموذجا للجامعة المستدامة، حيث تعمل جامعة هوليوبوليس للتنمية المستدامة في مصر مع شركة سيكبد، وقد أنشأت الجامعة مشروع مشتركا تعليميا وتنسوا، لتصير بذلك جامعة تكاملية، وتهتم جامعة هوليوبوليس (HU) بفعاليات تؤدي إلى تطوير مقررات في التعليم الصالح التنمية المستدامة، وذلك بالاقتباس من برامج منظمة اليونسكو، مثل إعادة توجيه مقررات الجامعة المعالجة قضية الاستدامة، وتستهدف هذه المقررات طلاب المرحلة الأولى الجامعية، وكذلك المديرين والمهنيين في سيكيم (ألكساندر شيفر وروني ليسيح،٢٠١٤، ٩٨٦).

٥. **الجامعة الذكية (Smart University)**: هي جامعة ذات كفاءة وفعالية عالية، تستخدم أحدث التطورات في تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقدم مجموعة من الخدمات المتاحة من خلال شبكة الإنترنت، فهي توفر بيئات تعليمية غنية وتفاعلية ومتغيرة باستمرار، من خل تمكين الأفراد وتشجيعهم على التفاعل والتعاون، وتعمل على زيادة

المشاركة والتعاون بين الطلاب والمعلمين في الإطار الذي يجعلهم مشاركين ومسئولين عن تطوير ورفع مستوى العملية التعليمية، ولذا تسعى الجامعة الذكية إلى ابتكار نموذج التعليم فعال، وتحقيق التميز والتنافسية، وتلبية احتياجات الطلاب والعاملين في توفير فرص تعليمية جيدة دون أي قيود (أريح العويني، ٢٠١٦، ٣٣- ٣٤).

٦. **جامعة اللاعنف وحقوق الإنسان (AUNOHR – Academic University College for Non-violence & Human Rights)**: تعد مؤسسة مستقلة للتعليم العالي في لبنان والمنطقة العربية، فريدة من نوعها محليا وعالميا، تأسست بمرسوم رقم (٨٧) في ٢٠١٤/٩/٤، مرتكزة على ٣٣ سنة من العمل الريادي الفكري والميداني لمؤسسيها، تم إطلاق مشروع الجامعة (أونور AUNOHR) عام ٢٠٠٩ كمؤسسة أكاديمية تعنى بتطوير مفاهيم الثقافة والسياسات العامة، وكل ما يتعلق بثقافة اللاعنف وحقوق الإنسان به تمنح الجامعة الشهادات التالية: درجة الماجستير، دبلوم جامعي، بكالوريوس في بعض التخصصات، وشهادات التدريب من خلال مركز التدريب والتطوير المتخصص وتؤسس "أونور" لمناهج رائدة في تعليم اللاعنف وحقوق الإنسان، وتعد خبراء محترفين في اللاعنف للجمعيات ومراكز التدريب والإعلام، والقانون والحملات المدنية، بحيث يكون لهم التأثير القوي في تحسين الأدوار الاجتماعية وتحسين سوق العمل (منظمة العفو الدولية ؛ ٢٠١٦ ،AUNOHR).

رابعاً: دور الجامعة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها:

تعد الجامعة المؤسسة التربوية الرئيسة والأخيرة في إعداد الشباب وتدريبه لتحمل المسؤولية لاستلام الدور القيادي والتخصصي للمجتمع؛ لذلك ينبغي أن تعمل الجامعة على تنمية شخصية طلابها من خلال إكسابهم القيم والمعارف المختلفة والارتقاء بمهاراتهم، ونمو المسؤولية الاجتماعية لديهم بتقديم أفضل الخدمات والبرامج لتنمية هذه المسؤوليات(أماني فضل الله، ٢٠١٥م، ١٦٣). فالضمانة الحقيقية للممارسة السليمة للمسئولية الاجتماعية تتمثل في مدى اكتساب أفراد المجتمع لقيم المسؤولية الاجتماعية الحقيقية والتدريب على ممارستها عمليا في مختلف المؤسسات والوسائط التربوية حسب طبيعة المرحلة التي يمر بها الفرد (كريم همام، ٢٠١٦م، ٥١٤).

إن الحرص على تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب يؤثر بشكل إيجابي على نفوسهم، وعلى ممارساتهم الأكاديمية المجتمعية؛ ويتضح ذلك من خلال: توسيع مداركهم أثناء التعامل مع الأفراد (حسب ثقافاتهم وأعمارهم وتجاربهم) والتعلم منهم، وتوسيع فهمهم للقضايا المجتمعية وتحديات المجتمع المختلفة، والتركيز على التطبيق العملي لتعليمهم ومعرفتهم، والمساهمة في إحداث تغيير في مجتمعاتهم، والمشاركة في البرامج المجتمعية، ومساعدة الآخرين في احتياجاتهم، تطوير مفاهيمهم الاجتماعية، وتطوير فلسفتهم للحياة(يوسف عواد،٢٠١٠م، ٣٩).

ولكن من الملاحظ أن أنظمة التعليم في الجامعات تهتم بالتحصيل الأكاديمي الذي يكشف عن المعدل التراكمي للطالب، الذي يكتفي من جانبه بأدنى تحصيل لتجاوز المرحلة الجامعية بوثيقة التخرج؛ مما يعني التحصيل الظاهري والبعد التام عن التطبيق والتفعيل للمادة النظرية. بالإضافة إلى قلة اهتمام المسؤولين باحتياجات الطلاب المتولدة عن مستجدات الحياة المتسارعة، كما أن غياب التواصل بين الطالب الجامعي وأستاذه يزيد من فتور الطالب وقلة اهتمامه، كل ذلك يهدد أركان المسؤولية الاجتماعية التي يفترض أن تتجلى بقوة عند الطالب الجامعي (أماني فضل الله، ٢٠١٥، ١٦٣)، ومن ثم فإن دور الجامعات في تنمية المسؤولية الاجتماعية يتمثل في توفير مناخ جامعي إيجابي يسمح بدرجة من التفاعل الاجتماعي؛ ويسوده روح التعاون والتآلف؛ فتتغير ثقافة الصمت والتلقين إلى أسلوب حواري يحقق فيه الطالب الجامعي ذاته، ويقوم على حرية الرأي، ويؤكد على الحوار والمناقشة والنقد الإيجابي البناء بين الطلاب والأكاديميين (كريم همام، ٢٠١٦، ٥١٤).

وترى (أميرة بدري، ٢٠١٥، ٢٨٥) أن للأنشطة الجامعية دور كبير في تنمية المسؤولية الاجتماعية، وأن يكون هناك اهتمام بالأنشطة الجامعية داخل الجامعة وخارجها، والتدريب على ترجمة المفاهيم إلى سلوكيات حياتية تسهم في تكوين الشخصية المتكاملة.

ومن هنا ينبغي على الجامعة ألا تغفل دور طلاب الجامعة في تحملهم للمسئولية الاجتماعية، إذ عليهم أن يفكروا فيما يحدث، وفي أي شيء يقومون به، وليس النظر فقط لاحتياجات المجتمع الفورية، وكذلك فهم الثقافات المختلفة وتعدد الثقافات، وتشجيع هذا الأمر من خلال المواد الدراسية، وكذلك إضافة أبعاد دولية في هذه المواد، وجعل الطلاب على دراية حتى يصبحوا مواطنين فاعلين، وتشجيع الطلاب على برامج التبادل الثقافي مع البلدان الأكثر

تقدما إذا يستطيعون من خلال ذلك الذهاب إلى تلك البلدان ومشاهدة الأمور بأنفسهم، وبالتالي يكونون مهيئين بشكل أفضل الخدمة المجتمع، وتوفير المساعدة للآخرين، كما يمكن أن يشارك طلاب الجامعات بعملية التنمية من خلال تطوعهم في المؤسسات الرسمية والأهلية، وتقديم المساعدات للمزارعين وغيرهم من أفراد المجتمع (يعقوب ناصر الدين وسناء شقوارة ومحمد الحيلة،٢٠١٣م، ١٢).

يتضح من العرض السابق لنماذج الجامعات الحديثة في المسؤولية الاجتماعية، أن المجتمع والطلاب في حاجة لهذه الأنماط لأنها تسعى إلى توفير التعليم الجامعي للراغبين فيه، وتربط بين الدراسة النظرية بالجامعات والواقع العملي الميداني في سوق العمل، كما تسعى هذه الأنماط إلى تحقيق الاستدامة في المجتمع ونشر ثقافة اللاعنف وحقوق الإنسان، وهذا كله يعد من أهم أبعاد مسئوليات الجامعة تجاه الطلاب والمجتمع، ولذا يجب على الجامعات المصرية السعي إلى توفير هذه الأنماط في التعليم والبحث العلمي بها.

خامسًا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع تجاه تدويل التعليم:

يعتبر إعداد طلاب اليوم لخوض التنافس وكسب فرص النجاح في العمل مستقبلا، ضرورة ينبغي على جميع الكليات والجامعات من الجيل الرابع العمل على توفير ما يكفي من فرص لكسبها تجاه تحقيق التعلم الشامل، ويعد ذلك مبررًا لإطلاق المرحلة الجامعية برامج تعليمية رقمية عالمية تقوم على افتراض أن مؤسسات التعليم الجامعي قادرة على تأهيل أجيال المستقبل ويتأتى ذلك من خلال تنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة، وانعكاس ذلك على تحقيق الأمن والاستقرار والتطور (يوسف العنزي، ٢٠١٥، ١٩٨)، هذا وقد تبنت منظمة اليونسكو إستراتيجية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي، حيث أقر المؤتمر الدولي للتعليم العالي والذي عقد بمنظمة اليونسكو عام ١٩٩٨ مبدأ التدويل كوسيلة للارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية من خلال إضفاء بعد دولي متعدد الثقافات على كافة جوانبها وأنشطتها، كما حثت الجامعات والمراكز البحثية على إعادة هيكلة أنشطتها لمواكبة التوجه نحو التدويل (محمد ويح، ٢٠١٢، ٣١٩)، ويعد تدويل التعليم على درجة من الأهمية في عالم سريع التغير، بوصفه وسيلة لتحسين الجودة، ومدخلا لتحقيق التنافسية، وأصبحت معظم الجامعات في أنحاء العالم في الآونة الأخيرة تركز بشكل متزايد على الجهود في هذا المجال، فالتدويل هو جهد واع لدمج الثقافات العالمية من خلال بيئة التعليم الجامعي، التي ينبغي لضمان نجاحها أن تنطوي على

المشاركة النشطة والمسئولة للمجتمع الأكاديمي في الشبكات العالمية وإقامة شراكات إستراتيجية مع مجموعة من الجامعات العالمية (سعود العنزي وعبد العزيز الدويش،٢٠١٥، ٥٢٢-٥٢٣).

يتضح مما سبق أن التدويل في التعليم هو عملية ضد السيطرة، التي تعزز التبادل بين الأمم وفي الوقت نفسه تحافظ على الاختلاف بينها، كما أنه تكامل عناصر دولية وتبادل بين عدة ثقافات في ممارساتها وتنظيماتها التعليمية (أوليفيبيه كاوتيه، ٢٠١٢، ١٣٥)، ويهدف تدويل التعليم الجامعي إلى تحقيق اتصال أفضل بين المؤسسات الجامعية بما يمكنها من الاستجابة لقوى التغيير في البيئة المحلية والعالمية، وتقديم أفضل خدمة للمجتمع في ظل هذه التغيرات، كما يهدف إلى استخدام الطاقات البحثية المؤسسية لخدمة أغراض بحثية مختلفة ولتعزيز القدرات البحثية والاعتراف المؤسسي في مجتمع المعرفة العالمي، كما أنه وسيلة الإعداد خريجي التعليم الجامعي للعيش معا في عالم أكثر ترابطا، والعمل سويا في السوق العالمي من خلال تطوير المعارف والمهارات والقيم الدولية لدى الطلاب باستخدام استراتيجيات عديدة من بينها الحراك الدولي والمناهج الدولية (أميمة مصطفى، ٢٠١٥، ٤٤).

وقد أصبح تدويل التعليم وبرامجه ضرورة لنمو واستدامة مؤسسات التعليم العالي والجامعي، وذلك بسبب ثلاثة عوامل هي: الدخل الذي يقدمه الطلاب الدوليون، وامتياز الأبحاث التي تأتي من شبكات عبر قومية، والضغط المتولد من عالم العمل الذي يخضع للعولمة (أوليفيبيه كاونيه، ٢٠١٢، ١٣٩)، ويتين أن حوالي ما يقرب من نصف مليون شخص من ٢٠٠ دولة مقيدون في التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك لأنه يوفر برامج ترتبط بالمستقبل المهني للمتعلمين، وبمتطلبات سوق العمل، كما أن الممارسة العملية والتدريب في التعليم العالي يتحققان بنسبة ٥٧% داخل الجامعات الأمريكية، وذلك من خلال تدريب المتعلمين على المشروعات الاقتصادية والتجارية والعلمية والتكنولوجية، التي بالضرورة ترتبط بطبيعة العصر (مجدي قاسم وفاطمة الزهراء محمود، ٢٠١٢، ٥٤)، ويمكن لتدويل التعليم وبرامج التعليم الجامعي الرقمي أن يحقق العديد من الفرص، سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي أو الوطني الحكومي، ومن ذلك (ثروت عبد الحافظ، ٢٠١٢، ٣٢-٣٣):

يمكن للتدويل أن يساعد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والقيادات والموظفين على حد سواء على تحقيق أهدافهم، من خلال الحصول على التعليم الجيد ومواصلة البحث، ومنحهم فرصة التعلم في العالم الحقيقي وفي الوقت الحقيقي، خاصة في المناطق والمجالات التي

يصعب أن تدرس أو تتوافر داخل بلدانهم. ويسهم التدويل في تعزيز قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس والقيادات والموظفين، وتحفيز التفكير الاستراتيجي، وكسب المزيد من الوعي بالقضايا العالمية، وكيف تعمل الأنظمة التعليمية في البلدان والثقافات المختلفة، وبالتالي يساعد على رفع المهارات الدولية والوعي العالمي لدى الطلاب والأساتذة والقيادات والموظفين بوجه عام.

وعلى الجانب المؤسسي يسهم التدويل على تعزيز المكانة والسمعة الدولية للمؤسسة، وتحسين نوعية برامجها، وتوفير الدخل، وتطوير الروابط والشبكات الدولية، وتعزيز القدرة المؤسسية والنفوذ، إضافة إلى وضوح الرؤية الوطنية والدولية، من خلال الشراكات الإستراتيجية، واتساع حجم المجتمع الأكاديمي وأنشطته، وتعبئة الموارد الفكرية الداخلية، وتطوير مجموعات بحثية أقوى.

ويمكن للتدويل أن يطور أنظمة الجامعة ضمن إطار عالمي أوسع، وإنتاج قوة عاملة ماهرة، مع زيادة الوعي العالمي، وتوفير الكفاءات متعددة الثقافات، واستخدام الأموال العامة للتعليم الجامعي في تعزيز المشاركة الوطنية في عالم اقتصاد المعرفة، وبالتالى تعزيز القدرة التنافسية الوطنية، وبناء الأمة، وبقاء شبكة تحالفات سياسية واقتصادية إستراتيجية.

ولكن يقابل ذلك بتراجع الفلسفة الأساسية التي تقوم عليها منظومة التعليم الجامعي في مصر عن السمات والمعطيات التي أنتجتها العولمة، نظرًا لقصور منظمات التعليم الجامعي الحكومية عن مواجهة المنافسة القادمة من الجامعات الأجنبية والخاصة ذات الحركة الأسرع والمرونة الأقدر على التكيف مع متطلبات أسواق العمل من ناحية، وتطورات تقنيات التعليم من جهة أخرى، وكذلك انحصار الجامعات الحكومية في الحيز المحلي وعدم انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية على النحو المنشود، سواء في استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئات التدريس أو مصادر المعرفة العلمية والتقنية أو مصادر التمويل، أضف إلى ذلك معاناة الجامعات المصرية من تكدس طلابي، مما ينعكس أثره سلبيا على مستوى الأداء التعليمي، سواء بالنسبة للطالب أو أعضاء هيئة التدريس، وتراجع تقادم تقنيات التعليم وعدم القدرة على مواكبة التقدم التقني والمعرفي، وتضاؤل المشاركة في جهود التطوير والابتكار. ولذا فعلى الجامعات المصرية أن تحاول جاهدة لإيجاد الحلول المناسبة لمعوقات قيامها بمسؤولياتها تجاه المجتمع المحلي والعالمي، وعلى ما سبق فإن الحاجة ماسة إلى صياغة رؤية مقترحة لتفعيل

أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع بمصر في ضوء هذه الاتجاهات المعاصرة ، وذلك على النحو التالي:

المحور الرابع: رؤية مقترحة لتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة:

تتعدد المسؤوليات الاجتماعية التي تواجهها جامعات الجيل الرابع بجانب مسؤولياتها الأكاديمية، ومن أهم هذه المسؤوليات الدور المتصل باللحاق بالتقدم العلمي والتطور التقني المتسارع وأيضا تحقيق النمو الاجتماعي القائم على أسس تتسم بالشراكة والمشاركة بعيدا عن الأفكار التسلطية والفردية التي قد تؤذي المجتمع، وتحقيقا للهدف الرئيس للبحث، يتناول المحور الحالي صياغة رؤية مقترحة لتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة، من خلال تحديد أهداف الرؤية المقترحة، ومنطلقات الرؤية المقترحة، ومتطلبات الرؤية المقترحة وآليات تنفيذها، وأخيرًا معوقات قد تواجه الرؤية المقترحة، وأهم مقومات تحقيق الرؤية المقترحة، وفيما يلي عرض ذلك:

أولًا: أهداف الرؤية المقترحة:

يتمثل الهدف الرئيس للرؤية المقترحة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة، وينبثق من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

- نشر ثقافة رقمية داعمة لترسيخ مفهوم القيادة والحوكمة ضمن مهام المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع.
- تنمية الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات ودورها في إعادة هيكلة البرامج التعليمية للسماح بدراسة المقررات التي تناسب متطلبات الطالب وقدراته مع تعزيز التعلم البيني.
- تحسين المؤهلات والكفايات الأساسية المطلوبة في الخريج الجامعي.
- تبني استخدام أساليب التدريس والتعلم الحديثة المتنوعة اعتمادًا على نماذج التعلم الافتراضي والمختلط لتنفيذ الواقع المعزز في البيئة الحقيقية.
- تعظيم دور الجامعات في غرس المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب.

- العمل على تعزيز الانتباه إلى أهمية غرس وتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع، باستخدام أساليب متنوعة تدعم المسؤولية الاجتماعية.
- إعداد فرد رقمي مسئول اجتماعيًا قادرًا على التعلم المستمر في عالم سريع التغيرات والتطورات.
- توصيف المهام والأدوار التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات التنمية المسؤولية الاجتماعية.
- تنمية تدريب الطلاب على توظيف المهارات العقلية في إيجاد الحلول بالطرق المنهجية العلمية.
- تعزيز القدرات البحثية البينية والتطبيقية للبحث العلمي بالجامعات.

ثانيًا: منطلقات الرؤية المقترحة:

تقوم الرؤية المقترحة على عدد من المنطلقات تتعلق بتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع، فهي على النحو التالي:

- المسؤولية الاجتماعية من القيم المهمة التي يجب الحرص على غرسها في نفس الفرد منذ صغره لما يترتب عليها من سلوكيات مرغوبة يجب أن يسلكها الفرد، وعدم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية ينشر السلبية والأنانية في المجتمع.
- المسؤولية الاجتماعية للجامعة لها دور رئيس في إحداث التغييرات الاجتماعية.
- التحول نحو جامعات الجيل الرابع أمر لا مفر منه لتلبية التحديات الرقمية المعاصرة.
- المسؤولية الاجتماعية مصدر مهم للنجاح والتفوق وتحسين الأداء، وحلًا للعديد من المشكلات التي تواجه المؤسسة كانخفاض مستوى أدائها.
- الجيل الجديد من التقدم الرقمي الذي يجتاح كافة مجالات الحياة.
- توجه الجامعات عالميا إلى تبني وتفعيل المسؤولية الاجتماعية كإستراتيجية رئيسة ضمن خططها الاستراتيجية، وضمن تحولاتها الرقمية إلى جامعات الجيل الرابع.
- جامعات الجيل الرابع هي جامعات المجتمع، فهي تعيش مشكلاته وتطلعاته وآماله، وتسهم في تنشيط حركته والارتقاء بمستواه الفكري والثقافي والرقمي.
- أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع تعد عوامل النجاح الرقمي في ضوء الثورة الصناعية المتغيرة.
- السعي تجاه تعزيز القدرة التنافسية المحلية والدولية والإقليمية، وتدويل التعليم.

ثالثًا: متطلبات الرؤية المقترحة:

تتمثل متطلبات الرؤية المقترحة لتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة في مجموعة من المتطلبات؛ وفيما يلي تحديد ذلك:

- تضمين المسؤولية الاجتماعية في أهداف السياسة التعليمية لجامعات الجيل الرابع.
- بناء فريق رقمي لإعداد استراتيجية رقمية تقود أبعاد المسؤولية الاجتماعية نحو التفعيل معتمدة على نماذج منخفضة التكلفة للتوعية، ودعم مشاركة الصناعة، والتواصل مع الخريجين.
- إعداد خطة رقمية معلنة للمسئولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع، تحدد الهدف الرئيس الذي ترغب الجامعات في إنجازه من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية.
- تنمية إرادة المبادرة نحو الابتكار في ممارسة أبعاد المسؤولية الاجتماعي؛ فبدون هذه الإرادة لن تقود التكنولوجيا الرقمية الجامعات المسؤولية الاجتماعية، ولن يكون لها تأثير فعال على أنشطتها.
- توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع.
- إعادة هيكلة البرامج التعليمية المسؤولة للسماح بدراسة المقررات التي تناسب متطلبات الطالب وقدراته مع تعزيز التعلم البيني بين أكثر من تخصص أكاديمي بشكل أكثر شمولية.
- إعداد برامج تدريبية لتدريب الهيئة التدريسية والعاملين على استخدام النظم التقنية في تنفيذ مهام المسؤولية الموكلة إليهم.
- اعتماد نماذج التعلم الافتراضي والمختلط لتنفيذ الواقع المعزز في البيئة الحقيقية لتفعيل مسؤولية تبني استخدام أساليب التدريس والتعلم الحديثة المتنوعة.
- صياغة استراتيجية بحثية رقمية للجامعة لتحسين مسؤوليتها للبحث عن تمويل البحوث من المجتمع المحلي والصناعة لوضع حلول للتحديات الاجتماعية.
- تقتضي المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع تغيير الفصول الدراسية بحيث تشمل التقنيات الرقمية المختلفة.
- تحسين برامج التطوير المهني المستمر لدعم تنمية مهارات محو الأمية الرقمية بين الهيئة التدريسية والعاملين.

- تكوين فريق متميز من مختلف التخصصات لقيادة المسؤولية الاجتماعية نحو تطوير المهارات الرقمية، وطرق التدريس المبتكرة باستخدام التقنيات الرقمية.
- إضفاء الصبغة الدولية لجميع الأنشطة التعليمية والبحثية والاجتماعية والريادية من خلال عقد الشراكات والاتفاقيات الدولية والعالمية، وتعزيز التبادل الدولي للهيئة التدريسية والطلاب، ودعم المشاركة في المشروعات البحثية والريادية الدولية.
- الشراكة بين الصناعة والجامعة: إنشاء الجامعة برامج تدريبية يتطلبها مؤسسات سوق العمل لتلبية احتياجاتها، ويمكن أن تكون البرامج الافتراضية.
- منح جوائز للتميز في أداء المسؤولية الاجتماعية لتشجيع التنافسية بين الجامعات في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والإبداع في برامجها.

رابعًا: مراحل وآليات تنفيذ الرؤية المقترحة:

إن تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع يتطلب صياغة خطة متكاملة للمسئولية الاجتماعية يبني عليها تحديد الاحتياجات، وترتيب الأولويات عند تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، ويتم ذلك عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولي: مرحلة الصياغة والتخطيط: وتتضمن وضع السياسة العامة للمسئولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع، مع الأخذ في الإعتبار أن تتناسب هذه السياسة مع رؤية ورسالة الجامعة وخطتها الإستراتيجية، ورؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك وفق ما يلي:

- إعداد خطة رقمية معلنة للمسئولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع، تحدد الهدف الرئيس الذي ترغب الجامعات في إنجازه من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية.
- صياغة أهداف إجرائية للمسؤولية الاجتماعية ضمن السياسة التعليمية لجامعات الجيل الرابع.
- إنشاء الجامعة برامج تدريبية يتطلبها سوق العمل لتلبية احتياجاتها، ويمكن أن تكون البرامج الافتراضية، وفق عقود شراكة بين الجامعة ومجتمع الصناعة.
- التخطيط لترتيب هيكلة البرامج التعليمية المسؤولة للسماح بدراسة المقررات التي تناسب متطلبات الطالب وقدراته مع تعزيز التعلم البيني بين أكثر من تخصص أكاديمي بشكل أكثر شمولية.

- تخطيط إعداد برامج تدريبية لتدريب الهيئة التدريسية والطلاب والعاملين على استخدام النظم التقنية في تنفيذ مهام المسؤولية الموكلة إليهم.

المرحلة الثانية: مرحلة التنفيذ: ويتم خلالها التركيز على نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في الجامعة ككل، كما يتم الربط بين المسؤولية الاجتماعية وبين مختلف الوظائف الإدارية، بحيث تتحول أهداف الخطة المراد تحقيقها في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى أهداف وظيفية على مستوى كل وظيفة من الوظائف الإدارية، وإلى خطط تنفيذية في المستويات الإجرائية، يشترك في تنفيذها كل العاملين بالجامعة، وذلك على النحو التالي:

- اعتماد نماذج التعلم الافتراضي والمختلط لتنفيذ الواقع المعزز في البيئة الحقيقية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية لتبني استخدام أساليب التدريس والتعلم الحديثة المتنوعة، وذلك وفق خطط الجودة بالمؤسسة.
- تحسين الجامعات الرقمية لمسؤولياتها تجاه البحث العلمي ضمن فرص تمويل البحوث من المجتمع المحلي والصناعة لوضع حلول للتحديات الاجتماعية.
- تغيير الفصول الدراسية بحيث تشمل التقنيات الرقمية المختلفة وفق ما تقتضيه المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع.
- دعم تنمية مهارات محو الأمية الرقمية بين الهيئة التدريسية والطلاب والعاملين، من أجل تحسين برامج التطوير المهني المستمر.
- التشجيع على التواصل الفعال بين أعضاء هيئة التدريس في كليات الجامعة لتبادل الثقافة الرقمية في ممارسات المسؤولية الاجتماعية.
- توفير المناخ الجامعي الداعم لبرامج المسؤولية الاجتماعية.
- تعظيم الاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية التي يجريها أساتذة الجامعات وحثهم على تسجيلها كبراءات اختراع ودراسة جدوي تطبيقها اقتصادياً وتسويقها لخدمة الجامعة والمجتمع.
- التوسع في تنفيذ البرامج الاجتماعية التي تعمل على تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب.

المرحلة الثالثة: مرحلة التقييم: حيث يتم تقييم الأداء المتعلق ببرامج المسؤولية الاجتماعية، لمعرفة مدى تحقق الأهداف الموضوعة، ومن ثم تعديلها أو تطويرها، كما يتم خلال هذه

المرحلة إعداد تقرير للمسئولية الاجتماعية للكشف عن النتائج، وذلك ضمن السياق القومي والعالمي على النحو التالي:

- تكوين فريق متميز ومسؤول من مختلف التخصصات لقيادة المسؤولية الاجتماعية نحو تطوير المهارات الرقمية، وطرق التدريس المبتكرة باستخدام التقنيات الرقمية.
- تعزيز التبادل الدولي للهيئة التدريسية والطلاب، ودعم المشاركة في المشروعات البحثية والريادية الدولية.
- تقييم أداء جميع الأنشطة التعليمية والبحثية والاجتماعية والريادية من خلال عقد الشراكات والاتفاقيات الدولية والعالمية، وفق معايير عالمية ومحلية.
- تعظيم الاستفادة من تقويم البرامج التدريبية التي تتطلبها مؤسسات سوق العمل لتلبية احتياجاتها، وفق البرامج الافتراضية والرقمية.
- منح جوائز للتميز في أداء المسؤولية الاجتماعية لتشجيع التنافسية بين الجامعات في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والإبداع في برامجها.

خامساً: معوقات قد تواجه تنفيذ الرؤية المقترحة، وسبل مواجهتها :

- إن كل رؤية مقترحة قد تواجه ببعض المعوقات التي تحول دون تنفيذها، وفيما يلي عرض لبعض هذه المعوقات على النحو التالي:
- ضعف الوعي بمتطلبات تفعيل المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع.
- ضعف جاهزية معظم الجامعات المصرية للتحول لجامعات الجيل الرابع.
- ضعف البنية التحتية لبعض الجامعات ممثلة في نظم الاتصالات والمعلومات بالجامعة.
- المركزية في حوكمة الجامعات.
- قلة الشراكات البحثية مع مختلف قطاعات المجتمع.

سادساً: مقومات تنفيذ الرؤية المقترحة:

يتوقف نجاح الرؤية المقترحة على توافر مجموعة من المقومات، وهي كما يلي:

- قيادة مرنة وواعية بأهمية التحول نحو جامعات الجيل الرابع.
- التوعية بالثقافة الرقمية وضروراتها بين جميع الأطراف المعنية.
- المشاركة الفعالة بين جميع أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والعاملين وممثلين من الطلاب ومختلف قطاعات المجتمع في تطبيق هذه الرؤية.

- زيادة التعاون بين مؤسسات المجتمع والجامعات لغرس السلوك الاجتماعي الإيجابي لدى أفراد المجتمع.
- زيادة الاهتمام بالبرامج الإرشادية المتخصصة في مجال تنمية المسؤولية الاجتماعية في وسائل الإعلام.
- الوعى بالسياق الثقافي لكل جامعة وتطبيق المقترحات التي تلائمه أو إضفاء الطابع المؤسسي عليها.

قائمة المراجع:

١. إسلام عصام خضر هللو(٢٠١٣): دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسوؤليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية دراسة حالة- جامعة الأقصى، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.

٢. أسماء محمد عبد المؤمن(٢٠١٣): المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية نحو تنمية المناطق العشوائية.. دراسة مطبقة على جامعة حلوان، **المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية (الخدمة الاجتماعية وتطوير العشوائيات)**، ج٩، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٦-٧ مارس ٢٠١٣.

٣. أماني عبد الله على فضل الله(٢٠١٥): العلاقة بين الأمن النفسي والمسؤولية الاجتماعية والعنف لدى الطالب الجامعي، **مجلة مستقبل التربية العربية**، ج٢٢، ع٩٥، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، يونيو ٢٠١٥.

٤. أماني محمد محمد حسن نصر(٢٠٠٧): " دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، ع١٤، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، أبريل ٢٠٠٧م.

٥. أميرة يوسف بابكر بدري(٢٠١٥): إدراك الشباب ورؤاهم حول المسؤولية الاجتماعية: دراسة ميدانية لطلاب وطالبات جامعة الملك عبد العزيز، **المجلة العربية لعلم الاجتماع (إضافات)**، ع٢٩-٣٠، لبنان، ربيع ٢٠١٥م.

٦. إيمان حسن على (٢٠١٨): أثر وجود التعليم على تنافسية الأداء الصناعي وتحديات الثروة الصناعية الرابعة: دراسة مقارنة بين مصر وسنغافورة، **مجلة مصر المعاصرة**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مج (١٠٩)، ع (٥٣٢).

٧. بهاء الدين مسعد سعد(٢٠١٠): المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخاصة من وجهة نظر الإدارة.. دراسة تطبيقية على الجامعات الخاصة المصرية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، ع٣.

٨. جوزيف نسيم(١٩٧١): **نشأة الجامعات في العصور الوسطى**، القاهرة، منشأة المعارف بالاسكندرية.

٩. حنان أحمد الروبي(٢٠١٧): تصور مقترح لتفعيل المسؤولية الاجتماعية لجامعة بني سويف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، **مجلة كلية التربية**، جامعة بني سويف، عدد يناير، ج٢، ص ص٢٤٩- ٣٢٩.

١٠. خالد بن عواض بن الثبيتي(٢٠١٥م): دور أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، **مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية**، العدد الأول، المجلد ١٠، أبريل، ص ص ٥١- ٨٢.

١١. خليل محمد مطهر الخطيب(٢٠١٩م): واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة، **المؤتمر العلمي الرابع لجامعة حضر موت**، في الفترة من ٢٤-٢٥ يوليو، ص ص ٨٨٥-٩١٤.

١٢. سارة عبد المولي المتولي إبراهيم(٢٠٢٠): تطوير الجامعة المصرية لمواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة جامعات الجيل الرابع نموذجًا، **مجلة العلوم التربوية**، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، ع١، ج١، يناير ٢٠٢٠م، ص ص ٤١٧-٤٦٩.

١٣. سعيد عبده نافع (٢٠١٦): نحو رؤيه استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، معهد الملك سلمان بجامعة المجمعة، العدد الثامن، يناير، ص ص ٥- ٤٣.

١٤. سيسي أحاندو(٢٠١٦ م): متطلبات جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي لخدمة المجتمع، **مجلة دراسات**، جامعة عمار، العدد ٤٢، ص ص ٤٦-٦٤.

١٥. شادية مخلوف(٢٠١١): ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني.. نموذج مقترح، ورقة علمية مقدمة في مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، المنعقد في مدينة نابلس، فلسطين، ٢٦/ ٩/ ٢٠١١.

١٦. عادل بن عايد الشمري(٢٠١٤): تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض، المجلة السعودية للتعليم العالي، ع١٢، مركز البحوث والدراسات، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، محرم ١٤٣٦هـ – نوفمبر ٢٠١٤م.

١٧. علي ليلة(٢٠١٥): النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع – قضايا التحديث والتنمية المستدامة، الكتاب الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

١٨. فاطمة زكريا محمد (٢٠١٩): سيناريوهات بديلة لتطوير سياسات الجامعات الحكومية المصرية في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، سوهاج : مجلة الثقافة والتنمية. س (٩). ع (١٣٩)، جمعية الثقافة من أجل التنمية، القاهرة.

١٩. فاطمة سحاب جلوي الرشيدي(٢٠١٥): المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة كلية الآداب والعلوم في محافظة الرس في ضوء بعض المتغيرات، مجلة دراسات تربوية ونفسية، ع٨٧، ج١، كلية التربية، جامعة الزقازيق، أبريل ٢٠١٥م.

٢٠. كريم حسن أحمد همام(٢٠١٦): اسهام المجتمعات الافتراضية في دعم المسؤولية الاجتماعية للشباب الجامعي، مجلة الخدمة الاجتماعية، ع٥٦، ج١، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، يونيو ٢٠١٦م.

٢١. محمد عبد اللطيف محمد على(٢٠١٣): المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية لمواجهة مشكلة بطالة الخريجين في ظل معايير الجودة- دراسة مطبقة على وحدات متابعة الخريجين بجامعة حلوان، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم **الإنسانية**، ع٣٥، ج٣، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، أكتوبر ٢٠١٣م.

٢٢. محمود زكى جابر، ناصر على مهدي(٢٠١١): دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها.. دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتي حلوان(ج.م.ع) وجامعة الأزهر- غزة(فلسطين)، ورقة علمية مقدمة في مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، المنعقد في مدينة نابلس، فلسطين، ٢٦/٩/ ٢٠١١م.

٢٣. محمود سالم عبد الله إدريس(٢٠١٥): مفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية وأثرها على التنمية المستدامة، إشراف: طارق عبد العال حماد، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٣، كلية التجارة، جامعة عين شمس، يوليو ٢٠١٥م.

٢٤. مديحة فخري محمود(٢٠١٦ م): تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة، دراسات عربية في التربية وعلم النفس(ASEP)، رابطة التربويين العرب، مصر، عدد ٨٠ ، ص ص ٤٠٧- ٤٣٨.

٢٥. المركز الإعلامي بوزارة التعليم العالى والبحث العلمي(٢٠١٨): حصاد أداء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، البحث العلمي والتكنولوجيا، خلال الفترة (٢٠١٧/١/١)-(٢٠١٧/١٢/٣١)، القاهرة، من خلال الرابط التالي: https://cutt.us/cX8Ym

٢٦. منة الله محمد لطفي محمود أبو لبهان(٢٠١٩): تصور مقترح للانتقال بالجامعات المصرية إلى جامعات الجيل الرابع في ضوء الثورة الصناعية الرابعة"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع١٨١، ج٣، يناير ٢٠١٩م، ص ص ٣٦٥- ٤١٧.

٢٧. ندى عبد باقر (٢٠١٢): المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الأساسية، مجلة كلية التربية الأساسية، ع٧٣، الجامعة المستنصرية، العراق.

٢٨. هند محمد عبد الله الأحمد (٢٠١٥م): دور التعليم الجامعي السعودي في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الطالبات من وجهة نظر طالبات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، **مجلة حوليات جامعة المجمعة للدراسات والبحوث**، المجلد(١).

٢٩. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى(٢٠١٥): استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠جمهورية مصر العربية، من خلال الرابط التالي: https://cutt.us/Ty1mT

٣٠. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية مصر العربية(٢٠١٧): التعليم العالي فى أرقام بين عامي (٢٠١٤-٢٠١٧)، تم استرجاعها ١٢فبراير ٢٠٢٠م. من خلال اللينك: https://cutt.us/1WCQr

٣١. يعقوب عادل ناصر الدين وآخرون(٢٠١٢م): درجة تحمل الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤلية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي، جامعة الشرق الأوسط، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

32.Shahroom, A. A., & Hussin, N. (2018). Industrial revolution 4.0 and education. ***International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences***, 8(9), 314-319.

33.Devi, K (2019). Rahmawan Tari Dhistianti Mei: Ayu Pu M, and others pitaningtyas: to Respond the Fourth Industrial Revoluation: SWOT Analysis. ***Russian Journalof Agricoltural and Socio-Economic Science (RJoas)***, 1 .

34. Gerstein, J. (2014).Moving from Education 1.0 through Education 2.0 towards Education 3.0.Experiences in Self-Determined Learning., 83–89 Retrieved from: https://cutt.us/mzZiS

34.Geuna, A. (1996). European universities: an interpretative history (No. 008), MERIT, University of Limburg.

35.Holtel, S. (2016). Artificial intelligence creates a wicked problem for the enterprise. ***Procedia Computer Science***, 99, 171-180.

37. Uskov, V. L., Howlett, R. J., Jain, L. C., & Vlacic, L. (Eds.). (2018). ***Smart Education and E-learning 2017*** (Vol. 99). Springer.at: https://doi.org/10.13140/RG.2.1.3063.8241

38. Jain (Eds.), ***Smart Universities Concepts, Systems, and Technologies*** (1st ed., pp.49–86).Switzerland: Springer International Publishing.

39. Kyoto University. (2018).The WINDOW Concept — A Vision for the Future of Kyoto University. Kyoto, Japan. Retrieved from

https://www.kyoto u.ac.jp/en/about/operation/documents/02_report_e.pdf

40. Kyrö, P., & Mattila, J. (2012, May). Towards future university by integrating Entrepreneurial and the 3rd Generation University concepts. ***In 17th Nordic Conference on Small Business Research.***

41. Lapteva, A. V., & Efimov, V. S. (2016). New generation of universities. University 4.0., ***Journal of Siberian Federal University. Humanities & Social Sciences.*** 9(11). 2681-2696.

42. Lukovics, M. and Zuti, B., (2017). New Functions of Universities in Century XXI towards "Fourth Generation" Universities (October 4, 2017). academia.edu 9: Paper ID: 20371078. San Francisco, California.

43. Makridakis, S. (2017). The forthcoming Artificial Intelligence (AI) revolution: Its impact on society and firms. ***Futures***, 90, 46-60.

44. Maximova, O. A., & Belyaev, V. A. (2017). Generational Indigenation in a Multi-Ethnic and Multi-Religious Society (Tatarstan, Russia). ***Opción: Revista de Ciencias Humanas y Sociales***, (84), 38-64..

45. Maria, M., Shahbodin, F., & Pee, N. C. (2018, September). Malaysian higher education system towards industry 4.0–current trends overview. ***In AIP Conference Proceedings*** (Vol. 2016, No. 1, p. 020081). AIP Publishing LLC.

46. NUS Office of Corporate Relations. (2017).National University of Singapore - Annual Report. Singapore. At: http://www.nus.edu.sg/docs/default-source/annual-report/nusannualreport-

47. Xing, B., & Marwala, T. (2017). Implications of the fourth industrial age for higher education. ***The_Thinker__Issue_73__Third_Quarter_2017.***

48. Peters, M. A. (2017). Technological unemployment: Educating for the fourth industrial revolution. *Journal of Self-Governance and Management Econoinics*. 5(1), 25-41.

49. Scruton, Roger: The End of the University, First Things, April 2015

50 The University of Sydney.(2016).The University of Sydney 2016–20 Strategic Plan. Sydney, Australia. Retrieved from: https://www.sydney.edu.au.

51. The University of Sydney's Marketing and Communications unit. (2018).Annual Report 2017.Sydney, Australia. Retrieved from https://cutt.us/Tarvz.

52. Uskov, V. L., Bakken, J. P., Pandey, A., Singh, U., Yalamanchili, M., & Penumatsa, A. (2016). Smart university taxonomy: features, components, systems. ***In Smart education and e-learning 2016*** (pp. 3-14). Springer, Cham.

53. Vasilescu, R., Barna, C., Epure, M., & Baicu, C. (2010). Developing university social responsibility: A model for the challenges of the new civil society. ***Procedia-Social and Behavioral Sciences***, 2(2), 4177-4182.

54. Wissema, J. G. (2009). ***Towards the third generation university: Managing the university in transition***. Edward Elgar Publishing. UK.

55. Leopold, T. A., Ratcheva, V., Zahidi, S., & Samans, R. (2017). The future of jobs and skills in Africa: preparing the region for the Fourth Industrial Revolution. ***In World Economic Forum. http://www3.weforum.org/docs/WEF_EGW_FOJ_Africa. pdf.***

56. Xu, M., David, J. M., & Kim, S. H. (2018). The fourth industrial revolution: Opportunities and challenges. ***International journal of financial research***, 9(2), 90-95.